



السيولة المستقرة في القطاع المصرفي في أقوى درجاتها

55,549 مليار دينار ودائع الحكومة والقطاع الخاص

01

تمويل المرحلة ليس تمويلاً تقليدياً بل تمويل للفرص الاستثنائية

02

السلامة المالية وفقاً للأرقام بالنسبة للقطاع المصرفي هي الأكثر قوة ومتانة، والبنوك جاهزة لاستكمال مسيرة النهوض بالتنمية الاقتصادية، ومؤشرات التفاؤل مصرفياً إيجابية والتمويل مستمر ومتواصل، حيث تصف المصادر تمويل هذه المرحلة بأنه تمويل للفرص الاستثنائية، تمويل مغلف بثقة. وحرى بالذكر فقد نمت موجودات البنوك الأجنبية مؤخراً بنسبة 2.9%، حيث ارتفعت 754 مليون دينار في شهرين لتصل إلى 26.531 مليار دينار. وجدير ذكره أيضاً أن حقوق المساهمين في القطاع سجلت وفقاً لأحدث البيانات المصرفية خلال الربع الأول من العام الحالي نحو 17.489 مليار دينار كويتي.

دينار كويتي، بجانب الكتلة النقدية المتداولة البالغة 11.2 مليار دينار، بمجموع إجمالي يبلغ 42.605 مليار دينار كويتي. قوة السيولة في القطاع المصرفي هي الأعلى والأفضل والأكثر ملاءمة، كما أن مؤشرات القطاع آمنة، ووفقاً لمصادر مصرفية، الهوامش التي سمح بها البنك المركزي للبنوك هي مساحات إضافية وقد لا تحتاجها بنوك عديدة. استقرار مصادر السيولة ما بين قطاع خاص ملىء وسيولة حكومية وفيرة بكتلة 55.549 مليار تعني أن القطاع مستقر ولا يخضع لأي تأثير والسوق لن يشهد أي مضاربات على جذب ودائع، ولا يوجد أي نقص محتمل أو متوقع.

كتب حازم مصطفي:

في دلالة قوية بالأرقام، تؤكد متانة القطاع المصرفي واستقرار مصادر السيولة الآمنة، كشفت الأرقام أن حجم الودائع فقط من الحكومة والقطاع الخاص تقدر قيمتها بنحو 55.549 مليار دينار كويتي، منها 14.616 مليار دينار عبارة عن ودائع وحسابات الحكومة، وتتضمن ودائعها مع المؤسسات العامة ولا تتضمن التأمينات مقابل اعتمادات مستندية. وتقدر كتلة الأصول المالية عالية السيولة، التي يمكن تحويلها بسرعة وسهولة إلى نقد جاهز بنحو 31.405 مليار

ارتفاع وتيرة شراء الأجانب والقيمة تسجل 6.57 مليار دينار

شهدت وتيرة شراء الأجانب زيادة ملحوظة، حيث بلغت عدد أوامر الشراء الأخيرة 13 أمر على عدد من الشركات التشغيلية في مختلف القطاعات بكميات مليونية. وتقدر قيمة الاستثمار الحالي بنحو 6.569 مليار دينار كويتي، تعادل نحو 21.3 مليار دولار.

«ألف طاقة»: 190 مليون دينار حجم التعاقدات والمتوقعة 321 مليون دينار

نستعد للتوسع الإقليمي وتكرار النموذج التشغيلي في دول مجلس التعاون

72 مليون دينار حجم القروض طويلة الأجل القائمة حالياً

طويل الأمد من شركة نفط الكويت. وكشفت «ألف طاقة» أنها تستعد للتوسع الإقليمي والاندماج والاستحواذ الانتقائي، حيث توجد فرص مهمة لتكرار النموذج التشغيلي للشركة في دول مجلس التعاون الخليجي، مدفوعاً بارتفاع الطلب على الحفارات بحلول 2023. وكشفت «ألف طاقة» أن مزيج العقود المتراكمة لدى الشركة متنوع بنسبة 72% من أنشطة الحفر و28% من خدمات حقول النفط، ما يوفر أساساً متوازناً لرؤية إيرادات متعددة السنوات. وجدير ذكره أن حجم الاقتراضات طويلة الأجل بلغت 72 مليون دينار كويتي.

كشفت شركة العملية للطاقة «ألف طاقة» بأنها تملك 10% من أسطول الحفارات في الكويت، وحصتها السوقية تصل إلى 15% من سوق الحفارات النشطة محلياً، حيث تشغل نحو 20 جهاز حفر، وهناك 7 آخرون قيد التصنيع. وكشفت الشركة أن قيمة الأعمال المتعاقد عليها بلغت 190 مليون دينار، فيما تبلغ الأعمال المتوقعة 321 مليون دينار كويتي منها 94% من شركة نفط الكويت. ونوهت «ألف طاقة» إلى أن السوق الكويتي شهد طفرة كبيرة في الحفارات بنسبة 155% بين 2012 و2024، متجاوزاً بذلك أسواق مجلس التعاون والأسواق العالمية، ما يعكس الطلب

كلمة

حصل على المكافأة بعد رحلة
ثرثرة ناجحة من لندن
إلى الكويت... ألف مبروك!
لكنك لم تصن الأمانة في
المهمة الأولى!!

شركات تبيع أراضي الدولة على مساهميتها

بقلم المحامي الدكتور - حسين بوعركي

أستاذ القانون الجنائي للأعمال التجارية وأسواق المال
- كلية الحقوق - جامعة الكويت



بالاطلاع على البيانات المالية لبعض الشركات،
نجد أن تلك الشركات قد قامت بالآتي:

14 - هناك من قدر قيمة أراضي بما يجاوز ٥٠ مليون دينار، وبنسبة ٥٠% من إجمالي بند الممتلكات والمنشآت والمعدات، ثم تم تقييم الشركة وقيمة أسهمها بناءً على قيمة أراضي الدولة، ثم تم إتاحتها للبيع والشراء على المساهمين.

15 - هذا يعني أن من اشترى سهم تلك الشركة قد اشترى من مؤسسيتها ضمنياً أراضي الدولة التي لا يمتلكونها أساساً ملكية مطلقة، وبالتالي تم بيع أراضي الدولة على مستثمرين ... في حين أنه ومتى ما قررت الدولة لأي سبب عدم تجديد العقد فإن قيمة الشركة ستتهار للأسباب التالية:

- أن أعلى موجودات الشركة هي أراضيها المستأجرة.

- أن نشاط الشركة سيتوقف بسبب عدم توفر مكان بديل.

- ستكون هناك كلفة حقيقية وكبيرة لاستئجار وتجهيز مكان آخر.

ما سبق يعني تعرض الشركة لمخاطر إفلاس حقيقية.. لكن الثابت هو أن مؤسسوا الشركة قبضوا قيمة الأراضي وأصبحت الأسهم بلا قيمة حقيقية ... وهناك أمثلة من الشركات التي تم إنهاء عقودها لأسباب قانونية صحيحة، كما ثبت ذلك قضاءً، وبالتالي اندثرت قيمة الشركة وأسهمها.

ما الحل؟ ... الحل يكمن في تطبيق صحيح القانون، بإلزام مراقبي الحسابات بالمعايير المالية «الموافقة للقانون»، بحيث لا يعطى مراقب الحسابات الخيار والإمكانية بالتنقل والاختيار بين المعايير المحاسبية دون ضابط قانوني، علماً بأن النصوص التشريعية الموجودة تنظم كل ما سبق، ولكن المطلوب تدخل «التجارة» والجهات الرقابية المعنية لمنع مراقبي الحسابات من الاستناد لما تقرره الإدارة لنفسها.

المعايير الموافقة للقانون ليست هي المعايير المعتمدة من قبل جمعيات أو منظمات المحاسبة الدولية، لأنها حمالة أوجه، ولأنها غير مدقق عليها بما يوافق القوانين المدنية والجزائية بدولة الكويت، والواقع القضائي يشهد أن المحاكم لا تعتمد تلك المعايير المحاسبية متى ما خالفت القانون (انظر مثلاً لذلك حكم الاستئناف النهائي رقم 2507-2025 ج.م.4).

استند لرأي إدارة الشركة قائلاً: " ترى الإدارة استناداً للخبرة في السوق".

9 - مراقب الحسابات قرر أن الأراضي تعامل كملك حر استناداً لما أسماه «الممارسات الشائعة» في دولة الكويت!!!!

أي أن المحاسب أصدر وثائق تملك لأراضي الدولة دون سند قانوني.

10 - أيضاً وبكل وضوح، قام مراقب الحسابات بتجاهل بنود عقود الأراضي الصادرة من الدولة، واعتمد «كلام مجرد» صادر من المستأجر.

11 - بناءً على ما سبق، أصبحت أراضي الدولة تمثل جزءاً أساسياً من قيمة الشركة.

12 - مكمن الخطورة، ومحل الشبهة القانونية، يكمن في أن من يشتري سهماً أو حصة بتلك الشركة أصبح يشتري شيء لا تملكه الشركة.

13 - السؤال المهم، هل هذه نظرية محتملة أم واقع عملي؟ والإجابة هي أن الواقع العملي شاهد على حدوث هذه الممارسات .. وذلك على النحو الآتي ...

1 - إدخال أراضي الدولة بميزانياتها كأراضي «ملك حر».

2 - اعتمد مراقبو الحسابات في تقييمهم للأراضي على أنه «سيتم تجديد العقود دون حد»، والأهم من ذلك «دون تغيير متوقع في قيمة تأجير الأراضي».

3 - تم إثبات قيمة هذه الأراضي في «بيان المركز المالي» وضمن موجودات الشركة.

4 - المحصلة، أن البيانات المالية أظهرت للقارئ أن الشركة «تتملك» تلك الأراضي.

5 - لم يتم الذكر في الإيضاحات ضمن البيانات المالية احتمالية سحب تلك الأراضي.

6 - لم يتم ذكر احتمالية إنهاء عقودها، رغم أن العقد مع الدولة يتضمن نص واضح وصريح أن العقد مؤقت، وأن الدولة تملك الحق بعدم تجديده، كما تملك الحق في تغيير قيمة تلك الأراضي.

7 - والسؤال هنا: كيف تمكن مراقب الحسابات من تمرير هذا الموضوع؟

8 - مراقب الحسابات، وحسب الثابت بالميزانية،



انعقاد الجمعية العمومية للشركة بنسبة حضور 84%

بودي: 2026 عام التحول لـ «راسيات» عبر تحقيق معدلات نمو وعوائد أعلى

موافقة على توزيع أرباح للمساهمين بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي عن العام الحالي

إيرادات 2025 نمت بنسبة 52.3% والأرباح قفزت 154.3%

«راسيات» تواصل تنفيذ استراتيجيات النمو والتوسع و تعزيز التواجد في السوق المحلي



أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي عثمان بودي في لقطة جماعية



مشاري أيمن بودي

مجلس الإدارة ركزت على تعزيز الكفاءة التشغيلية، وضبط المصروفات، وتحسين إدارة رأس المال العامل، وتنمية الإيرادات من الأنشطة الرئيسية. وقد عكست النتائج المالية المحققة متانة المركز المالي للشركة وفاعلية السياسات التي اعتمدها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بما يؤكد سلامة التوجه الاستراتيجي وقدرة الشركة على تحقيق نمو مستدام. ويعد هذا التحول نقطة انطلاق لمرحلة جديدة من الاستقرار المالي والتوسع المدروس، مما ينعكس إيجاباً على نتائج الشركة ومركزها المالي. وقد أقرت الجمعية العمومية بنود جدول الأعمال، ووافقت على تفويض مجلس الإدارة بإجراء توزيع أرباح على مساهمي الشركة بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي حسب ما يراه مناسباً عن العام 2026.

بواقع 16.36 فلساً للسهم خلال العام 2025، مقارنة مع ربح بقيمة 965,120 د.ك. بواقع 6.43 فلساً للسهم في العام السابق 2024. وتظهر البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، أن إجمالي موجودات الشركة بلغ 32,313,703 د.ك. وصافي حقوق الملكية 20,911,512 دينار، حيث أن حقوق الملكية العائدة لحاملي حقوق ملكية الشركة الأم بلغ 15,317,966 د.ك. وتكون القيمة الدفترية للسهم هي 102 فلساً. وتمكنت الشركة خلال العام 2025 من تحقيق إنجاز استراتيجي بالغ الأهمية تمثل في الإطفاء الكامل للخسائر المتراكمة والتحول إلى الربحية، وذلك نتيجة تنفيذ خطة عمل معتمدة من

الشركة من خلال تحقيق نمو مستدام في الإيرادات و صافي الأرباح. وفيما يتعلق بالبيانات المالية، شهدت «راسيات» ارتفاعاً في أرباحها، حيث سجلت أرباحاً بلغت 2,793,297 مليون دينار، بواقع 16.36 فلساً للسهم خلال العام 2025، مقارنة بأرباح بلغت 855,406 ألف دينار، بواقع 6.43 فلساً للسهم في العام 2024. كما حققت الشركة إجمالي إيرادات بلغ 11,241,977 مليون دينار خلال العام 2025، بزيادة قدرها 52.3% مقارنة مع العام السابق 2024، فيما ارتفع إجمالي المصروفات 27.8% خلال العام 2025 مقارنة بالعام السابق 2024، حيث بلغت إجمالاً (8,281,935 د.ك.) خلال العام 2025. وعليه فقد بلغت الأرباح العائدة إلى مالكي الشركة الأم 2,454,346 دينار،

اختتمت شركة راسيات القابضة العام الماضي 2025 بأداء إيجابي ومميز، حيث نمت إيرادات الشركة بنسبة 52.3%، وقفزت الأرباح بنسبة 154.3%، فضلاً عن نجاح جهود الشركة في إطفاء الخسائر المتراكمة.

وبمناسبة انعقاد الجمعية العمومية، قال رئيس مجلس إدارة شركة راسيات القابضة، مشاري أيمن بودي، أن الشركة سوف تقوم خلال عام 2026 والسنوات المقبلة بمتابعة العمل تجاه الخارج من المشاريع المتأخرة والمتعثرة، ومحاولة استبدالها باستثمارات جديدة وفي أسواق أفضل بمخاطر أقل وعوائد أعلى، حتى يتم الوصول إلى الهيكل الاستثماري المستهدف في استراتيجية الشركة.

وقال بودي في كلمته في الجمعية العمومية العادية للشركة، والتي انعقدت أمس بنسبة حضور بلغت 84%، أن راسيات القابضة شهدت خلال العام 2025 تحسناً جوهرياً في مؤشرات النتائج التشغيلية والمالية، حيث نجحت في تعزيز كفاءة العمليات وتعظيم الإيرادات، بما انعكس إيجاباً على صافي النتائج والتدفقات النقدية. وقد تمكنت الشركة من إطفاء كامل الخسائر المتراكمة والتحول إلى الربحية، مدعومة بانضباط مالي وإدارة فعالة للتكاليف، إلى جانب إعادة هيكلة بعض الأنشطة لتعظيم العوائد، موضحاً أنها تواصل تنفيذ استراتيجيات النمو والتوسع، وتعزيز التواجد في السوق المحلي عبر استثماراتها الاستراتيجية، مع التركيز على تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال تطبيق حلول مبتكرة وتقنيات متقدمة، وتحقيق قيمة مستدامة لمساهمي

خسائر القيمة السوقية في شهر الأحداث 1.4% بقيمة 749.4 مليون دينار

البورصة: 2.675 مليار دينار خسارة الربع الأول من 2026

قاعدة عقود
مستدامة تتراوح
بين 3 إلى 5 سنوات
لدى الشركات
التشغيلية

الثقة هي
العامل الأكثر
جذباً للسيولة
المؤسسية
في البورصة

قيمة
التداولات
تسجل 81.95
مليون دينار
بنمو 70.2%

كتب محمود محمد:



في تأكيد على تماسك بورصة الكويت في وجه الأحداث الحالية رغم الاعتداءات الغاشمة، بلغت خسائر القيمة السوقية في شهر الأحداث 749.49 مليون دينار كويتي فقط، بما نسبته 1.4% تقريباً، في حين بلغت الخسائر الإجمالية للقيمة السوقية من بداية العام وحتى نهاية الربع الأول من العام الحالي ما قيمته 2.675 مليار دينار كويتي، بنسبة تبلغ 5% تقريباً.

السوق من بداية العام بدأ بداية ثقيلة وأداء باهت بعد عام مارثوني من الأداء القوي والعوائد القياسية وارتفاعات كبيرة لأسعار الأصول، حققت فيه مختلف الأطراف نتائج قياسية وجيدة.

لكن حجم الخسائر التي حققتها البورصة في شهر الأحداث تعتبر مقبولة، حيث كان يتوقع فيه المتشائمون انهيارات أكثر، إلا أن التماسك كان مستحق، خصوصاً في ظل عدة معطيات مهمة أهمها الآتي:

الكثير من الشركات التي أوصت بتوزيعات نقدية لم تغير نسب التوزيعات واستمرت في الإبقاء عليها. الملاءة المالية للقطاع المصرفي والأرقام القياسية للمؤشرات طمأنت الجميع.

تحرك البنك المركزي استباقياً بمزيد من المرونة مع القطاع لينفذ ما يراه عند الحاجة خطوة إضافية أكثر اطمئناناً.

المركزي أكد أنه يراقب الوضع عن كثب، ولن يتردد في اتخاذ أي تدابير إضافية، والتي ستكون بمثابة حزام أمان أيضاً، وهو ما يؤكد حرص الجهات الرقابية على منح السوق بشكل عام جرعات تحفيز إضافية.

استمرار البنوك في تقديم التمويل اللازم للقطاع الخاص من دون توقف كان عاملاً إيجابياً يتسم بالحكمة.

استمرار الحكومة بطرح المناقصات بمبالغ كبيرة وعدم تأجيل أي مشاريع حتى الآن خطوة جيدة.

إعلان مجلس الوزراء أنه في حالة انعقاد دائم رسالة إيجابية مطمئنة بوقفه على مستوى الحدث.

الشركات التي عقدت إجتماعاتها حتى بعد اندلاع الأحداث أوصت بتوزيعات نقدية، في رسالة تأكيد على قوة مركزها المالي.

تمسك كبار المستثمرين وأصحاب الملاءة بمراكزهم المالية وضخ سيولة جديدة.

تدفق سيولة أجنبية على السوق في استهداف واضح لفرص عالية الجدوى وعوائدها مجزية، مقارنة مع فرص في أسواق أخرى.

تبلغ متوسط العقود المستدامة لدى الشركات التشغيلية

واختتم مؤشر السوق الرئيسي تعاملات الربع بمستوى 7683.5 نقطة، بتراجع ربعي 7.45% أو 618.9 نقطة، كما هبط «الرئيسي 50» بنسبة 8.5% تُعادل 699.1 نقطة مُتدنياً إلى النقطة 7989.71، عن مستواه بختام عام 2025.

ووصلت القيمة السوقية بنهاية الربع المذكور إلى 50.48 مليار دينار، لتراجع بذلك 5.09% قياساً بمستواها في ختام عام 2025 البالغ 53.19 مليار دينار.

وسجلت البورصة الكويتية تداولات خلال الربع الأول من عام 2026 بقيمة 4.19 مليار دينار، موزعة على 13.74 مليار سهم، بتنفيذ 1.04 مليون سهم.

وضغط على أداء البورصة الربعي تراجع أداء 12 قطاعاً في مقدمتها التكنولوجيا بـ16.03%، فيما ارتفع قطاع الاتصالات وحيداً بـ6.45%.

وبشأن تحرك بورصة الكويت خلال شهر مارس 2026، فقد تراجعت مؤشراتها الرئيسية جماعياً، إذ هبط «الرئيسي» 50 بنحو 4.33% أو 361.21 نقطة، وتراجع «الرئيسي» 2.98% بما يعادل 236 نقطة، كما انخفض المؤشر العام والأول بنسبة 1.82% تمثل 155.84 نقطة و1.60% تمثل 146.61 نقطة على التوالي.

وشهد الشهر الحالي انخفاضاً بنحو 1.40% بقيمة 718 مليون دينار في القيمة السوقية للبورصة، علماً بأن السيولة قد بلغت 1.14 مليار دينار، موزعة على 3.47 مليار سهم، و295.39 ألف صفقة.

بين 3 إلى 5 سنوات، ما يضمن لها تدفقات مستقرة وجيدة.

السوق المحلي يمثل فرصة استثمارية جيدة ووعاء يستوعب السيولة العالية المتاحة في السوق، وتمثل عوائده العالية عامل جذب مستدام، سواء على مستوى التوزيعات كعوائد نقدية أو الطفرات التي تشهدها الأسهم سعرياً، وهو مدعوم بثقة تشكل عامل جذب أساسي للسيولة المؤسسية.

تاريخياً يحقق السوق فجوات قياسية تحقق عوائد غير متكررة في مثل هذه المنعطفات والأحداث التي سبق وأن هبت على السوق والمنطقة.

أمس أغلقت الجلسة الختامية للربع الأول على قيمة تداولات قياسية بلغت 81.952 مليون دينار، بنمو 70.2%، وارتفعت الصفقات بنسبة 22.1%، كما قفزت كمية الأسهم المشمولة بالتداول بنسبة 72%.

وارتفعت أسعار أسهم 60 شركة في حين تراجعت أسعار 59 شركة أخرى.

وتراجع مؤشر السوق الأول خلال الربع الأول للعام الحالي 5.15% أو 489.2 نقطة مُغلقاً تعاملات مارس 2026 عند النقطة 9009.16، وذلك عن مستواه بختام ديسمبر المنصرم.

وإلى جانب ذلك، فقد انخفض مؤشر السوق العام بواقع 5.51% بما يعادل 491.1 نقطة ليصل إلى مستوى 8416.47 نقطة بختام الربع الأول من عام 2026.

إفصاحات البورصة

«ورقية»: توزيع 694.7 ألف دينار للمساهمين

أقرت الجمعية العامة لشركة الشيعية الصناعية «ورقية» توزيع أرباح نقدية بنسبة 7% من القيمة الاسمية للسهم، بواقع 7 فلوس للسهم الواحد؛ بما يعادل 694.66 ألف دينار كويتي.

ستكون التوزيعات للمساهمين المقيدون بسجلات الشركة، في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له تاريخ 21 أبريل ويتم توزيعها على المساهمين بتاريخ 28 أبريل 2026 وذلك بعد خصم أسهم الخزينة.

وكشفت أن تلك التوصية تخضع لموافقة الجهات المختصة والجمعية العمومية للشركة، ويفوض مجلس الإدارة بتعديل هذا الجدول الزمني في حال تعذر الإعلان عن تأكيده قبل 8 أيام عمل على الأقل من تاريخ الاستحقاق.

وتتم الموافقة على تحويل مبلغ 57.86 ألف دينار كويتي من حساب الاحتياطي الاختياري إلى حساب الأرباح المرحلة وذلك للتوزيعات النقدية عن عام 2025، وتفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وتتم الموافقة على انتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد مؤلف من خمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري لمدة ثلاث سنوات قادمة (2026-2028) وهم بدر محمد غلوم القطان، وعادل يوسف صالح الصقعي، ووائل يوسف صالح الصقعي، وعبدالله حمد عبدالرحمن التركيت، وعبدالعزيز ناصر سعود الصالح.

«مدينة الأعمال»: سالم الحساوي عضواً جديداً

أعلنت شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية قيام شركة إنترناشيونال بزنس القابضة -بصفتها رئيس مجلس الإدارة - بتغيير ممثلها في مجلس الإدارة.

وأوضحت الشركة وفق بيان لبورصة الكويت اليوم الثلاثاء، أن الممثل الجديد هو سالم خضر محمد الحساوي، الذي حلّ بديلاً عن جابر أحمد حسين غضنفر، وذلك اعتباراً من تاريخه.

«جي تي سي»: توزيع 4.2 مليون دينار عن 2025

صادقت الجمعية العامة العادية لشركة جي تي سي لوجستك للنقل والمناولة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 28% من القيمة الاسمية للسهم بما يعادل 28 فلس للسهم الواحد بإجمالي يبلغ 4.2 مليون دينار كويتي.

وأوضحت أن ذلك من الأرباح المجمع كما في 31 ديسمبر 2026 وتستحق تلك التوزيعات للمساهمين المقيدون في سجلات الشركة كما في تاريخ الاستحقاق المحدد له (12) يوم عمل بعد تاريخ موافقة الجمعية العامة والجهات المختصة ويتم توزيعها بعد ذلك بثلاثة أيام عمل من تاريخ الاستحقاق، وتفويض مجلس الإدارة بتعديل الجدول الزمني إذا لزم الأمر.

ووافقت العمومية على توزيع أسهم منحة بنسبة 10% عدد 1 سهم واحد مدفوع بالكامل بقيمة اسمية 100 فلس لكل عشرة أسهم مملوكة، وذلك من خلال رسملة 1.5 مليون دينار كويتي من الأرباح المرحلة وبالتالي سيتم زيادة رأس المال المدفوع إلى 16.5 مليون دينار كويتي، وذلك من بعد أخذ موافقات الجهات المختصة والجمعية العمومية غير العادية.

«نايسكو»: تمديد عقدين مع «نفت الكويت» بقيمة 4.39 مليون دينار

أعلنت الشركة الوطنية للخدمات البترولية «نايسكو» تمديد عقدين مع شركة نفط الكويت بقيمة إجمالية تبلغ 4.39 مليون دينار كويتي.

تم تمديد عقد رقم (18053172) لخدمات الأسمت والخدمات المساندة للحفر العميق التابع لشركة نفط الكويت؛ لمدة 3 أشهر مع زيادة في قيمة العقد وقدرها 1.4 مليون دينار كويتي.

يأتي ذلك إلى جانب تمديد عقد رقم (19053552) لتقديم التسميت والخدمات المساندة لعمليات الحفر التطويري، وإصلاح الآبار لمدة 6 أشهر مع زيادة في قيمة العقد وقدرها 2.99 مليون دينار كويتي.

وأشارت «نايسكو» إلى استمرار الأثر المالي المفصح عنه سابقاً للعقدين والمتمثل في أن يكون هامش الربح للعقد الواحد نحو 20%، ويعتمد ذلك على ظروف تنفيذ العقد وسر العمل.

«تحصيلات»: 44.90 ألف أرباح 2025

قفزت أرباح شركة تصنيف وتحصيل الأموال في الربع الرابع من عام 2025 بنسبة 226.91% على أساس سنوي. بلغت أرباح الشركة، في الثلاثة أشهر المنتهية بـ 31 ديسمبر الماضي 72.95 ألف دينار، مقابل 22.31 ألف دينار في الربع الرابع من 2024.

وتحولت «تحصيلات» للربحية في عام 2025 بقيمة 44.90 ألف دينار، مقارنة بخسائر العام الذي يسبقه البالغة 85.11 ألف دينار.

وعزا البيان ارتفاع صافي الربح إلى ارتفاع الإيرادات وانخفاض المصروفات.

إفصاحات البورصة

«مساكن»: خفض رأس المال 90%

أعلنت شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري حصولها على موافقة هيئة أسواق المال الكويتية على إعادة هيكلة رأس مال الشركة البالغ 10 ملايين دينار كويتي. سيتم تخفيض رأس مال الشركة من 10 ملايين دينار إلى مليون دينار، بمبلغ 9 ملايين دينار كويتي وبنسبة 90% من رأس المال؛ وذلك بإلغاء عدد 90 مليون سهم بالقيمة الاسمية 100 فلس للسهم الواحد، متضمنة إلغاء رصيد أسهم الخزينة البالغ 1.66 مليون سهم بالقيمة الاسمية بمبلغ 166.30 ألف دينار كويتي؛ لإطفاء جزء من رصيد الخسائر المتراكمة. وأوضحت «المساكن» أنه وفقاً للبيانات المالية المدققة والمنتوية في 31 ديسمبر 2025 والبالغ 111.17 مليون دينار كويتي؛ وذلك عن طريق إلغاء 1.67 مليون سهم تمثل كامل رصيد أسهم الخزينة، بقيمتها الاسمية 100 فلس للسهم الواحد، والتي تعادل 166.30 ألف دينار كويتي. وكشفت أنه سيتم استخدام الأرباح الناتجة عن عملية إلغاء كامل رصيد أسهم الخزينة والبالغة 71.61 ألف دينار؛ لإطفاء جزء من الخسائر المتراكمة، واستخدام كامل رصيد الاحتياطي القانوني البالغ 94.69 ألف دينار كويتي لإطفاء جزء من الخسائر المتراكمة. كما سيتم تخفيض رأس المال بمبلغ 8.83 مليون دينار كويتي بعد التسوية السابقة؛ ليصبح إجمالي الخسائر المتراكمة بعد عملية التخفيض مبلغ 2.17 مليون دينار، ويصبح رأس المال مليون دينار كويتي. وتابعت «مساكن» أنه سيتم زيادة رأس مال الشركة من مليون دينار كويتي إلى 4 ملايين دينار بمبلغ 3 ملايين دينار وبنسبة 300% من رأس المال وذلك بإصدار عدد 30 مليون سهم بالقيمة الاسمية 100 فلس للسهم الواحد وبدون علاوة إصدار، ويكون حق الاكتتاب في أسهم الزيادة لمساهمي الشركة المقيدين في سجلات الشركة، في تاريخ الاستحقاق.

«العربية العقارية»: 812.8 ألف

دينار خسارة 2025

كشفت القوائم المالية تراجع أرباح شركة العربية العقارية في الربع الرابع من عام 2025 بنحو 60% سنوياً؛ بضغط 3 عوامل. سجلت «العربية العقارية» ربحاً في الثلاثة أشهر المنتهية بـ31 ديسمبر الماضي بقيمة 249.03 ألف دينار، مقارنة بـ624.96 ألف دينار ربح الربع الرابع من عام 2024. وتحولت الشركة للخسائر في عام 2025 بقيمة 812.83 ألف دينار، مقابل أرباح العام الذي يسبقه البالغ 1.59 مليون دينار. وعزت «العربية العقارية» النتائج المسجلة إلى ارتفاع تكاليف التمويل، وانخفاض الإيرادات من أنشطة التأجير، وانخفاض صافي الإيرادات من أنشطة الفنادق.

«فيوتشر كيد»: 556.25 ألف خسارة 2025

قفزت خسائر شركة طفل المستقبل الترفيهية العقارية «فيوتشر كيد» خلال الربع الرابع من عام 2025 بنحو 691% سنوياً. بلغت خسائر الشركة في الثلاثة أشهر المنتهية بختام ديسمبر الماضي 941.96 ألف دينار، مقابل 119.04 ألف دينار خسائر الربع الرابع من عام 2024. وعلى مستوى نتائج عام 2025 فقد ارتفعت خسائر «فيوتشر كيد» بنسبة 257% إلى 556.25 ألف دينار، مقارنة بمستواها في العام السابق له البالغ 353.65 ألف دينار. كما قرر مجلس إدارة الشركة الموافقة على دراسة الانخفاض في قيمة الشهرة لشركة تابعة مما نتج عنه تسجيل خسائر بقيمة 234.09 ألف دينار كويتي كما في البيانات المالية المجمعة للسنة المالية 2025.



«المشتركة»: 15.8 مليون أرباح

2025

انخفض صافي ربح شركة المجموعة المشتركة للمقاولات خلال الربع الرابع من عام 2025 بنسبة 12% سنوياً؛ تزامناً مع توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية سجلت الشركة 2.25 مليون دينار ربحاً في الثلاثة أشهر المنتهية بـ31 ديسمبر الماضي، مقابل 2.55 مليون دينار صافي ربح الربع الرابع من عام 2024. وحققت «المشتركة» أرباحاً خلال عام 2025 بقيمة 15.80 مليون دينار، بزيادة 74% قياساً بمستواها في عام 2024 البالغ 9.08 مليون دينار. وعزت ارتفاع الربح السنوي إلى اتفاقية التسوية التي تمت مع شركة بتروفاك إنترناشيونال المحدودة، والتي نتج عنها صافي ربح قدره 5.67 مليون دينار، بالإضافة إلى المشاريع الجديدة خلال الفترة. وأوصى مجلس إدارة «المشتركة» بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام المنصرم بنسبة 30% من القيمة الاسمية للسهم، بقيمة إجمالية تقدر بـ5.15 مليون دينار.

«كابلات»: 22.2 مليون أرباح

2025

كشفت القوائم المالية انخفاض أرباح شركة مجموعة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية في الربع الرابع من عام 2025 بنحو 15.51% سنوياً. بلغت أرباح الشركة 3.35 مليون دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ31 ديسمبر الماضي، مقابل 3.96 مليون دينار صافي ربح الربع الرابع من عام 2024. وسجلت «كابلات» أرباحاً بـ22.22 مليون دينار في عام 2025، مقارنة بـ20.76 مليون دينار في العام الذي يسبقه، بزيادة سنوية 7.01%. وعزت المجموعة النمو في صافي الربح السنوي بشكل رئيسي إلى ارتفاع الأرباح من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وزيادة الحصص من نتائج الشركات الزميلة. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2025 بنسبة 70% من القيمة الاسمية للسهم؛ بما يعادل 70 فلساً للسهم الواحد.

«أركان الكويت»: تسهيلات بمليون دينار

وأوضحت أنه لا يوجد أثر مالي في الوقت الحالي على المركز المالي، على أن ينعكس أثر الجزء الذي سيتم استخدامه خلال الفترات اللاحقة تبعاً من قيمة التسهيلات الممنوحة على البيانات المالية.

أعلنت شركة أركان الكويت العقارية توقيع اتفاقية تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك الإسلامية المحلية؛ وذلك لتمويل عمليات وأنشطة الشركة بقيمة مليون دينار كويتي.

«أرزان»: 23.24 مليون أرباح 2025

وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2025 بنسبة 2% من القيمة الاسمية للسهم بإجمالي 1.81 مليون دينار، و6% من رأس المال كأسهم منحة بقيمة 5.44 مليون دينار، مع الدعوة لعقد الجمعية العامة العادية وغير العادية لزيادة رأس المال بمقدار زيادة توزيع أسهم المنحة.

وسجلت «أرزان» أرباحاً بـ23.24 مليون دينار خلال عام 2025، بزيادة 64.87% مقابل 14.10 مليون دينار أرباح العام الذي يسبقه. وأرجعت المجموعة ارتفاع الأرباح إلى عدة عوامل بينها زيادة إيرادات عقود مع عملاء، والربح المحقق من مبيعات بالتقسيط، وزيادة ربح بيع أصول مالية.

قفز صافي ربح مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار خلال الربع الرابع من عام 2025 بنحو 291.82% على أساس سنوي. حققت المجموعة صافي ربح بـ3.51 مليون دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ31 ديسمبر الماضي، مقابل 894.21 ألف دينار في الربع الرابع من عام 2024.

الأميري AL AMIRI محلات

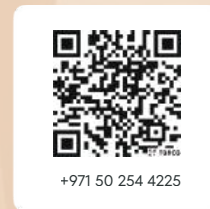
قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف • نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO
DORMEUIL DRAPERS



@ALAMIRIUA



+971 50 254 4225

للطلب أو
الإستفسار



بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» ينهي آخر جلسات شهر مارس مرتفعاً 0.74%



أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) تعاملات جلسة الثلاثاء (آخر جلسات شهر مارس) على ارتفاع ملحوظ، وسط أداء إيجابي لجميع قطاعاته الرئيسية. وأغلق مؤشر «تاسي» عند مستوى 11,249.54 نقطة، راجحاً 82.27 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.74%، في ظل ارتفاع أسهم 178 شركة، مقابل تراجع 78 شركة، واستقرت أسهم 13 شركة دون تغيير عند مستويات إغلاقها السابقة. وسجل المؤشر أعلى مستوى له خلال التداولات عند 11,275.68 نقطة، فيما كان أدنى مستوى سجله خلال الجلسة عند 11,155.97 نقطة، بعد أن افتتح التعاملات عند 11,167.84 نقطة.

وبلغت القيمة الإجمالية للسويولة المتداولة 7.19 مليار ريال، بكمية بلغت 365.64 مليون سهم، مقابل 6.06 مليار ريال بتداولات بلغت 298.2 مليون ريال، بنهاية جلسة الاثنين.

أداء القطاعات

وعلى صعيد أداء القطاعات، جاء إغلاق 16 قطاعاً باللون الأخضر، بصدارة قطاع المرافق العامة الذي صعد 2.04%، وارتفعت القطاعات القيادية بشكل جماعي، وكانت أعلى المكاسب لقطاع المواد الأساسية بارتفاع نسبته 1.03%، وصعد قطاع البنوك 0.96%، وبلغت مكاسب قطاعي الطاقة والاتصالات 0.48% و 0.07% على التوالي.

وشهدت بقية القطاعات أداء سلبياً، وتصدر قطاع الأدوية الخسائر، بعد هبوطه 3.43%، تلاه قطاع النقل بنسبة تراجع بلغت 0.34%، وحل قطاع الخدمات الاستهلاكية ثالثاً بتراجع نسبته 0.24%.

الأسهم الأكثر ارتفاعاً

وتصدر سهم سينومي ريتيل قائمة الارتفاعات بنسبة 9.95% ليصل إلى 15.47 ريال، تلاه سهم ملاذ للتأمين بنسبة 9.93% وسابتكو بنسبة 9.92%. وحقق سهم أديس صعوداً بنسبة 9.05% ليغلق عند 18.07 ريال؛ وذلك عقب إعلان الشركة عن توقيع عقود متعددة السنوات لثلاث منصات مرفوعة في نيجيريا لتعزيز تواجداتها في إفريقيا.

بنسبة 1.14%، يليه سهم أرامكو السعودية بقيمة 429.93 مليون ريال وبصعود قدره 0.44%.

وفي قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الكمية، تصدر سهم أمريكانا القائمة بنحو 98.01 مليون سهم مع تراجعه بنسبة 1.55%، ثم سهم باتك الذي ارتفع بنسبة 6.73% وسهم كيان السعودية المرتفع بنسبة 3.71% بعد إعلان نتائج اجتماع الجمعية العامة غير العادية.

وفيما يخص مستويات الأسعار التاريخية، سجل سهم صالح الراشد قمة تاريخية جديدة بإغلاقه عند 68 ريال بعد ارتفاعه بنسبة 1.19%، ووصل سهم سابك للمغذيات الزراعية إلى أعلى مستوى في 52 أسبوعاً عند 145.7 ريال بارتفاع 1.89%.

كما ارتفع سهم مصرف الإنماء بنسبة 0.70% ليغلق عند 28.86 ريال بعد صدور موافقة هيئة السوق المالية على طلب المصرف زيادة رأس ماله عبر منح أسهم مجانية.

في المقابل، سجل سهم ذيب أكبر تراجع بنسبة 6.87% ليصل إلى 29.3 ريال، تلاه سهم الدوائية بنسبة 6.39% ليغلق عند 30.46 ريال؛ وذلك تزامناً مع إعلان الشركة عن توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية 2025، كما تراجع سهم أسمنت المدينة بنسبة 5.33% وسهم العقارية بنسبة 5.26%.

الأكثر نشاطاً

وعلى صعيد نشاط السويولة، جاء سهم مصرف الراجحي في الصدارة بقيمة تداولات بلغت 630.69 مليون ريال مرتفعاً

بورصة أبوظبي تتراجع 8.9% خلال مارس 2026



شهد مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية تراجعاً بختام تعاملات شهر مارس 2026، حيث استقر عند مستوى 9520.84 نقطة مقارنة بـ 10453.8 نقطة في نهاية فبراير الماضي، ليفقد 932.96 نقطة من قيمته، بنسبة انخفاض بلغت 8.92%، في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية الإقليمية.

وسجلت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة تراجعاً بنهاية شهر مارس 2026 لتصل إلى 2.766 تريليون درهم، مقارنة بـ 3.137 تريليون درهم في ختام شهر فبراير الماضي. ويعكس هذا الأداء انخفاضاً قدره 371 مليار درهم في القيمة السوقية خلال شهر واحد، بنسبة تراجع بلغت 11.82%.

وعلى صعيد حركة الأسهم، ساد اللون الأحمر أداء الشركات المدرجة؛ حيث سجلت 94 شركة تراجعاً، مقابل صعود 13 شركة فقط، بينما حافظت 22 شركة على ثبات أسعارها دون تغيير.

الشركات الأكثر تراجعاً

تصدر سهم «رأس الخيمة العقارية» قائمة الانخفاضات بنسبة تجاوزت 32%، وشملت القائمة شركات بقطاعات الاستثمار، الفنادق، والخدمات الطبية والتقنية، بنسب هبوط تراوحت بين 20% و 22%.

السعرية المتوقعة، طبقت الأسواق إجراءات احترازية مؤقتة شملت تقليص حد تراجع الأسعار إلى 5% بدلاً من 10% في سوق دبي المالي، وتعديل الحد الأدنى للتغيير السعري إلى 5%- في سوق أبوظبي. وتهدف هذه التدابير التنظيمية إلى إعادة النشاط ضمن إطار يراعي مرونة مواجهة المخاطر، في وقت يراقب فيه المحللون قدرة الأسواق على استيعاب علاوات المخاطر المرتفعة والحفاظ على ثقة المستثمرين وتدفعات السيولة خلال الجلسات الأولى من العودة.

فيما خالف مؤشر المواد الأساسية الاتجاه العام للسوق، محققاً نمواً وحيداً بنسبة 9.59%.

جدير بالذكر، استأنفت أسواق المال الإماراتية تداولاتها اليوم الأربعاء 4 مارس 2026، بعد تعليق مؤقت استمر يومي الإثنين 2 مارس 2026 والثلاثاء 3 مارس 2026، بقرار من هيئة الأوراق المالية والسلع ضمن مهامها الرقابية لتقييم الأوضاع المستجدة، في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية الإقليمية. ولضمان الاستقرار واحتواء التقلبات

الشركات الأكثر ارتفاعاً

تصدرت شركة «ألفا ظبي القابضة» قائمة الارتفاعات بنسبة نمو بلغت 17.92%، تلتها شركة «بريسايت» لتقنيات الذكاء الاصطناعي بنسبة 12.02%.

أداء قطاعات السوق

سجلت مؤشرات سوق أبوظبي للأوراق المالية أداءً مائلاً للهبوط الجماعي خلال تعاملات شهر مارس، حيث تصدر مؤشر العقارات قائمة التراجعات القطاعية بانخفاض حاد بلغت نسبته 24.01%،

بورصات خليجية

24.7 مليار درهم حجم السيولة التي جذبتها بورصة دبي في مارس 2026

وتهدف هذه التدابير التنظيمية إلى إعادة النشاط ضمن إطار يراعي مرونة مواجهة المخاطر، في وقت يراقب فيه المحللون قدرة الأسواق على استيعاب علاوات المخاطر المرتفعة والحفاظ على ثقة المستثمرين وتدفعات السيولة خلال الجلسات الأولى من العودة.

5 أسهم تستحوذ على 67.6% من تداولات بورصة دبي خلال مارس

شهد سوق دبي المالي خلال شهر مارس 2026 نشاطاً تداولياً مكثفاً، حيث تركزت السيولة بشكل رئيسي في الأسهم القيادية بقطاعي العقارات والمرافق العامة، بقيادة سهم «إعمار العقارية» الذي تصدر القائمة بفارق كبير عن بقية الأسهم.

وخلال الشهر الماضي، استقطبت الأسهم المدرجة سيولة إجمالية بلغت 24.76 مليار درهم، وذلك من خلال تداول 5.16 مليار سهم، نُفذت عبر 453.596 ألف صفقة.

استحوذت 5 شركات كبرى على حصة قيادية من إجمالي سيولة السوق، حيث بلغت قيم تداولاتها مجتمعة 18.990 مليار درهم، وهو ما يمثل 76.68% من القيمة الإجمالية للسوق.

أما من حيث أحجام التداول، استحوذت الأسهم الخمسة الأكثر نشاطاً على نسبة 45.2% من إجمالي أحجام التداول في السوق، بقيادة سهم «إعمار العقارية» الذي حل أولاً بنسبة 17.27%.

والمواد الأساسية.

أداء قطاعات السوق

سجلت مؤشرات قطاعات سوق دبي المالي تراجعاً جماعياً حاداً بنهاية تعاملات شهر مارس، باستثناء قطاع المواد الأساسية الذي حقق نمواً بنسبة 8.10%.

وتصدر قطاع العقارات قائمة التراجعات بنسبة انخفاض بلغت 27.39%، تلاه قطاع السلع الاستهلاكية بنسبة 20%، ثم قطاع الصناعة بنسبة 17.53%.

كما تراجع القطاع المالي بنسبة 12.92%، وقطاع المرافق العامة بنسبة 11.29%، بينما سجل قطاع خدمات الاتصالات انخفاضاً بنسبة 8.68%، وكان قطاع السلع الكمالية الأقل تأثراً بتراجع طفيف بلغت نسبته 1.72%.

جدير بالذكر، استأنفت أسواق المال الإماراتية تداولاتها اليوم الأربعاء 4 مارس 2026، بعد تعليق مؤقت استمر يومي الاثنين 2 مارس 2026 والثلاثاء 3 مارس 2026، بقرار من هيئة الأوراق المالية والسلع ضمن مهامها الرقابية لتقييم الأوضاع المستجدة، في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية الإقليمية.

ولضمان الاستقرار واحتواء التقلبات السريعة المتوقعة، طبقت الأسواق إجراءات احترازية مؤقتة شملت تقليص حد تراجع الأسعار إلى 5% بدلاً من 10% في سوق دبي المالي، وتعديل الحد الأدنى للتغيير السعري إلى 5%- في سوق أبوظبي.

سجل مؤشر سوق دبي المالي تراجعاً بنهاية تعاملات شهر مارس الجاري، حيث أغلق عند مستوى 5434.4 نقطة، مقارنة بـ 6503.5 نقطة المسجلة في ختام تعاملات شهر فبراير الماضي، ليفقد 1069.1 نقطة، ما يمثل انخفاضاً بنسبة 16.4% خلال هذه الفترة، في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية الإقليمية.

انخفضت القيمة السوقية لسوق دبي المالي بمقدار 177.700 مليار درهم بنهاية تعاملات شهر مارس الجاري، لتصل إلى 881.300 مليار درهم، مقارنة بنحو 1.059 تريليون درهم في ختام تعاملات شهر فبراير الماضي، ما يمثل تراجعاً بنسبة 16.78%.

وخلال الشهر الجاري، استقطبت الأسهم المدرجة سيولة إجمالية بلغت 24.76 مليار درهم، وذلك من خلال تداول 5.16 مليار سهم، نُفذت عبر 453.596 ألف صفقة.

شهد أداء الأسهم بنهاية مارس ارتفاع أسعار 10 شركات، وتراجع 41 شركة، بينما حافظت 7 شركات على ثبات أسعار إغلاقها.

هيمنت الضغوط البيعية على قطاعي العقارات والصناعة، مما أدى إلى تسجيل خسائر سريعة حادة تجاوزت حاجز 30% في بعض الأسهم القيادية.

تمكنت بعض الشركات من السباحة عكس التيار وتسجيل مكاسب سعرية متفاوتة، مدعومة بأداء إيجابي لأسهم حديثة الإدراج مثل «طلبات»، وقطاعات دفاعية كالتأمين

بورصة البحرين تغلق على تراجع بنسبة 0.32%

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الثلاثاء، على تراجع بضغط قطاعات المال والعقارات والمواد الأساسية. ومع ختام تعاملات أمس، تراجع المؤشر العام بنسبة 0.32%، إلى مستوى 1899 نقطة، وسط تعاملات بحجم 699 ألف سهم بقيمة 274.47 ألف دينار، توزعت على 83 صفقة.

وتصدر الأسهم الأكثر تراجعاً سهم عقارات السيف بـ3.67%، تلاه البحرين للتسهيلات التجارية بـ3.36%، ومجموعة جي إف إتش المالية بـ2.08%، وبنك البحرين الوطني بـ0.82%، وبنك السلام بـ0.49%، وألمنيوم البحرين بـ0.45%.

وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم بنك البحرين والكويت بتداول 239.21 ألف سهم بسعر 0.519 دينار للسهم، تلاه بنك السلام بتداول 138.27 ألف سهم بسعر 0.202 دينار للسهم.



مؤشر بورصة مسقط يرتفع 0.44% في ختام الربع الأول



أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات الثلاثاء، مرتفعاً 0.44%، بإقفاله عند مستوى 8,168.4 نقطة، رابحاً 35.86 نقطة، مقارنة بمستوياته في جلسة الاثنين.

ودعم المؤشر العام ارتفاع القطاعين المالي والخدمات، وصعد الأول بنسبة 0.8%، مدفوعاً بارتفاع سهم الأنوار للاستثمارات المرتفع بنسبة 7.8%، وارتفع سهم الدولية للاستثمارات المالية القابضة بنسبة 6.8%.

وارتفع مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0.75%؛ مع صدور سهم المها لتسويق المنتجات النفطية للراغبين بنسبة 8.33%، وارتفع سهم العنقاء للطاقة بنسبة 7.95%.

وحد من ارتفاع قطاع الخدمات تقدم سهم اس ام ان باور القابضة على المتراجعين بنسبة 9.96%.

وعلى الجانب الآخر، تراجع مؤشر قطاع الصناعة وحيداً بنسبة 0.08%، بضغط سهم الخليج الدولية للكيماويات بنسبة 3.75%، وتراجع أسمنت عمان بنسبة 3.6%.

وتراجع حجم التداولات بنسبة 16.66% إلى 290.95 مليون ورقة مالية، مقابل 349.12 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وتراجعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 11.64% إلى 90.38 مليون ريال، مقارنة بنحو 102.28 مليون ريال جلسة الاثنين.

المها لتسويق النفط يقود الراغبين قاد سهم المها لتسويق المنتجات النفطية قائمة الراغبين بعد ارتفاعه بنسبة 8.33% ليغلق عند 1.3 ريال، وتلاه سهم العنقاء للطاقة بالصعود بنسبة 7.95% ليبلغ 0.19 ريال.

كما ارتفع سهم الأنوار للاستثمارات بنسبة 7.8% إلى 0.152 ريال، وصعد سهم الدولية للاستثمارات المالية بنسبة 6.8% ليصل إلى 0.33 ريال، فيما سجل سهم بركاء لتحلية المياه ارتفاعاً بنسبة 6.1% إلى 0.174 ريال.

وفي المقابل، تصدر سهم اس إم إن باور القابضة قائمة المتراجعين منخفضاً 9.96% إلى 0.253 ريال، وتراجع سهم الوطنية العمانية للهندسة بنسبة 7.41% ليغلق عند 0.15 ريال.

كما انخفض سهم المتحدة للتمويل بنسبة 5.49% ليبلغ 0.086 ريال، وتراجع سهم الغاز الوطنية بنسبة 4.67% إلى 0.102 ريال، وهبط سهم الخليج الدولية للكيماويات بنسبة 3.75% ليغلق عند 0.077 ريال.

صحرار الدولي يقود الأسهم النشطة قيمة تصدر بنك صحرار الدولي قائمة الأسهم الأنشط قيمة في بورصة مسقط بنهاية جلسة الثلاثاء، بعدما بلغت قيمة تداولاته 22.85 مليون ريال، وتلاه سهم أوكيو للصناعات الأساسية بقيمة تداول بلغت 22.8 مليون ريال.

وجاء سهم بنك مسقط ثالثاً بقيمة 11.14 مليون ريال، ثم سهم أوكيو لشبكات الغاز بقيمة 9.95 مليون ريال، بينما حلت العمانية للاتصالات خامساً بتداولات قيمتها 8.41 مليون ريال.

وعلى صعيد الأكثر تداولاً حجماً، واصل سهم بنك صحرار الدولي تصدره القائمة بتداول 99.76 مليون سهم، وجاء سهم أوكيو للصناعات الأساسية ثانياً بحجم تداول بلغ 78.26 مليون سهم.

بورصات خليجية

سوق قطر يرتفع 0.93% والمؤشر العام عند 10188 نقطة

53.3 مليار ريال أرباح الشركات المدرجة في بورصة قطر خلال 2025



أغلقت بورصة قطر تعاملات الثلاثاء مرتفعة؛ وسط صعود جماعي للقطاعات. زاد المؤشر العام بنسبة 0.93% ليصل إلى النقطة 10188.47؛ رابحاً 93.66 نقطة عن مستوى الاثنين.

ودعم الجلسة ارتفاع جميع قطاعات البورصة على رأسها النقل بـ2.02%، وتذييل القائمة قطاع البضائع والخدمات الاستهلاكية بـ0.14%.

ارتفعت السيولة إلى 669.1 مليون ريال، مقابل 539.75 مليون ريال الاثنين، وبلغت أحجام التداول 206.73 مليون سهم، مقارنة بـ181.64 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 32.66 ألف صفقة مقابل 32.52 ألف صفقة الاثنين.

يُشار إلى أن السيولة الإجمالية للبورصة القطرية تبلغ 670.52 مليون ريال، وتضمنت تنفيذ 3 عمليات خاصة بقيمة تداول إجمالية تبلغ 26.82 مليون ريال قطري. ومن بين 54 سهماً نشطاً، ارتفع سعر 40 سهماً في مقدمتها سهم «الخليج التكافلي» بـ6.06%، بينما تراجع سعر 14 سهماً على رأسها «الأهلي» بـ5.02%، وذلك عقب إقرار البنك التوزيعات النقدية.

وجاء سهم بنك الدوحة في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 26.94 مليون سهم؛ وتصدر السيولة سهم «كيو إن بي» بقيمة 102.98 مليون ريال.

بورصة قطر تتراجع 7.84% خلال مارس

تراجعت بورصة قطر خلال تعاملات شهر مارس 2026، وانخفضت القيمة السوقية الإجمالية بنحو 57.77 مليار ريال قطري. وانخفض المؤشر العام للبورصة بنسبة 7.84% بما يعادل 866.71 نقطة، ليغلق تعاملات الشهر الماضي عند النقطة 10188.47، عن مستوى شهر فبراير 2026.

وعلى صعيد حركة الأسعار، تراجعت أسعار 51 شركة مقابل ارتفاع 3 شركات. وبلغت القيمة السوقية للأسهم بنهاية تعاملات الشهر 600.41 مليار ريال، مقابل 658.18 مليار ريال بختام الشهر الماضي، بانخفاض 8.78%.

أداء القطاعات

وشهد الشهر الماضي تراجع جميع قطاعات البورصة السبع على رأسها النقل بـ12.38% إلى مستوى 5265.29 نقطة، وتلاه قطاع الصناعة بـ7.08% عند مستوى 3888.43 نقطة.

كما سجل قطاع البنوك والخدمات المالية انخفاضاً بـ5.71% عند مستوى 5135.02 نقطة، وتلاه قطاع العقارات بنسبة 4.98% لمستوى 1438.93 نقطة، وتراجع قطاع الاتصالات بـ3.87% عند 2251.78 نقطة، وتلاه قطاع البضائع والخدمات الاستهلاكية بـ3.19% عند 8107.71 نقطة، ثم التأمين بـ3.11% عند 2745.32 نقطة.

وبلغت قيمة التداول الشهرية نحو 10.47 مليار ريال، وزعت على 3.54 مليار سهم، بتنفيذ 615.09 ألف صفقة.

أبرز التحركات على مستوى الأسهم

وعلى صعيد الأسهم، فقد تصدر سهم شركة الخليج الدولية للخدمات انخفاضات

الأسهم بـ23.72%، تلاه سهم قطر لصناعة الألمنيوم منخفضاً بنسبة 19.77%، كما انخفض سهم شركة إنماء بـ15.54%، ثم شركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين بـ14.99%.

في المقابل جاءت الارتفاعات بصدارة سهم بنك الدوحة بـ9.83%، وتلاه سهم مسعييد للبتروكيماويات القابضة بـ4.31%، كما انخفض سهم زاد القابضة بـ0.91%.

الأسهم الأكثر نشاطاً

وشهد شهر مارس/آذار الماضي نشاطاً ملحوظاً في عدد من الأسهم التي تصدرت قائمة الأكثر استحواذاً على أحجام وقيم التداول، وجاء سهم شركة قطر لصناعة الألمنيوم في صدارة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الحجم بتداولات بلغت 421.15 مليون سهم، فيما تصدر سهم «كيو إن بي» السيولة بقيمة 1.18 مليار ريال

أرباح الشركات

ارتفع صافي أرباح الشركات المدرجة

ببورصة قطر باستثناء شركة الفالح التعليمية القابضة خلال عام 2025 بنحو 3.11% سنوياً.

بلغت أرباح الشركات المدرجة في العام المنصرم 53.3 مليار ريال، مقابل 51.7 مليار ريال في عام 2024.

وذكرت البورصة أن جميع البيانات المالية للشركات المدرجة متوفرة على الموقع الإلكتروني.

وبينت أنه لم يتم تضمين شركة «الفالح» لأن عامها المالي ينتهي بختام أغسطس من كل عام.

يشار إلى أنه مُدرج ببورصة قطر 55 شركة، توزع على 7 قطاعات وهي: البنوك والخدمات المالية، والبضائع، والصناعات، والعقارات، والنقل، والاتصالات، والتأمين.

وكانت أرباح الشركات المدرجة ببورصة قطر قد بلغت في التسعة أشهر الأولى من عام 2025 نحو 41.1 مليار ريال، بزيادة 2.45% عن مستواها بذات الفترة من العام السابق له البالغ 40.01 مليار ريال.

بورصات عالمية

الأسهم الصينية تبرز كملاذ آمن للبنوك العالمية وسط التوترات الجيوسياسية

الطبيعي. أدى تعطل مسارات هذه الإمدادات الحيوية إلى اشتعال أسعار النفط الخام وتسجيلها قفزات قياسية، وهو ما ألقى بظلاله القاتمة وشكل ضغوطاً هائلة على أسواق الأسهم في مختلف أنحاء العالم. وفي خضم هذه العاصفة الاقتصادية، تجد البنوك الاستثمارية في الأسهم الصينية درعاً واقياً يحمي محافظتها من تقلبات الحادة التي تعصف بالمنظومة المالية الدولية.

متفوقة بوضوح على نظيراتها في الأسواق الإقليمية طوال تداولات شهر مارس الجاري.

وفي سياق متصل، تعيش الأسواق المالية العالمية حالة من الاضطراب والذعر الواسع خلال هذا الشهر، متأثرة بالتداعيات المباشرة للحرب التي تقودها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران، والتي أسفرت عن إغلاق فعلي لمضيق هرمز الاستراتيجي. ويُعد هذا الممر المائي شرياناً حيوياً يمر عبره نحو حُمس التدفقات العالمية من النفط والغاز

وسط تصاعد التوترات الجيوسياسية واستمرار الحرب الدائرة في منطقة الشرق الأوسط لشهرها الأول، بدأت الأسهم الصينية تبرز بخطى متسارعة كملاذ آمن جاذب للمؤسسات المالية الكبرى. فقد أدى هذا الصراع إلى تراجع ملحوظ في شهية المخاطرة لدى المستثمرين على مستوى العالم، مما دفع البنوك الاستثمارية إلى تبني نظرة إيجابية ومتفائلة بشكل متزايد تجاه السوق الصينية. وتأتي هذه الثقة المتنامية بعد أن أثبتت بورصة بكين مرونة فائقة وصموداً استثنائياً،

بورصات عالمية

حرب إيران تدفع الأسهم الكورية لأكبر تراجع شهري منذ 2008



كانت هناك مراكز كبيرة وراوحة، بدأ المستثمرون بتقليل المخاطر.

أظهر تحليل بنك «جولدمان ساكس» أن عمليات البيع الأجنبي تركزت في شركتي الرقائق المفضلتين في السوق، «سامسونج إلكترونيكس» و«إس كيه هاينكس»، مما دفع نسبة ملكية الأجانب فيهما إلى أدنى مستوى منذ عام 2022. وانخفض السهمان بشكل حاد اليوم الثلاثاء بنسبة 5.2% و7.6% على التوالي، وسجلا تراجعًا بأكثر من 20% خلال شهر مارس.

ومع ذلك، فإن حجم المكاسب الكبيرة التي حققها السوق قبل الحرب في إيران أبقّت السهمين مرتفعين بشكل حاد على أساس سنوي، كما لا يزال مؤشر «كوسبي» الأوسع ارتفاعًا بنحو 20% منذ بداية العام.

2009 وأزمة آسيا في أواخر التسعينيات.

وأدى الارتفاع الذي سجلته الأسواق في وقت سابق من العام إلى زيادة حدة التصحيح، حيث أن ارتفاع أسعار الطاقة وتراجع الرغبة في المخاطرة تركا المستثمرين العالميين بلا ملاذ آمن، مما اضطرهم إلى تصفية مراكزهم في الأصول التي كانت مفضلة لديهم بسرعة.

وأظهرت بيانات البورصة أن الأجانب قاموا ببيع صافٍ بلغ 35.9 تريليون وون (23.5 مليار دولار) من أسهم مؤشر «كوسبي» خلال هذا الشهر، وهي أكبر موجة خروج أجنبي على الإطلاق، مما ساهم أيضًا في تراجع قيمة العملة.

وقال راجيف باترا، رئيس قسم آسيا ورئيس استراتيجية أسهم الأسواق الناشئة العالمية لدى «جي بي مورجان»، إن موجة البيع السريعة مدفوعة بتعديل المراكز، مضيفًا: «لم يقم السوق بتقييم حجم الضرر على النمو أو الأرباح... حيثما

تراجعت الأسواق المالية في كوريا الجنوبية بشكل حاد يوم الثلاثاء، إذ تتجه الأسهم نحو أسوأ أداء شهري لها منذ الأزمة المالية العالمية، بينما هبطت العملة المحلية إلى أدنى مستوياتها منذ ما بعد الأزمة، مع قيام الحرب في الشرق الأوسط بدفع المستثمرين نحو البيع على نطاق واسع حول العالم.

وهو مؤشر «كوسبي» القياسي بنسبة 4.3% في جلسة الثلاثاء، ليصل إجمالي تراجعها من أعلى إغلاق قياسي سجله في أواخر فبراير إلى 19.9%، أي على بعد خطوة واحدة من تأكيد دخوله سوقًا هابطة وفق بعض المقاييس.

وبلغ الانخفاض الشهري 19%، وهو الأكبر منذ عام 2008. كما انهارت العملة المحلية «الوون» بنحو 1% لتتداول دون مستوى 1500 وون للدولار، وهي مستويات لم تشهدها العملة من قبل إلا في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام

أسهم الطاقة الأمريكية تسجل أفضل أداء تاريخي بالربع الأول

تتجه أسهم الطاقة الأمريكية نحو التفوق على السوق الأوسع بأكثر هامش على الإطلاق، مع تسارع المستثمرين نحو القطاع لتأمين ملاذات آمنة. وارتفع مؤشر الطاقة S&P 500 بنسبة 39% خلال الربع الأول، مقابل انخفاض المؤشر العام بنسبة 7% نتيجة الاضطرابات الجيوسياسية وفق بلومبرج.

حقق قطاع الطاقة سلسلة مكاسب استثنائية لمدة 14 أسبوعًا متتاليًا، محطماً الرقم القياسي المسجل في عام 2007. وتسير شركات إكسون موبيل وكوونوكو فيليبس نحو تحقيق أفضل أداء ربع سنوي في تاريخها بمكاسب تجاوزت 40%، مدفوعة بارتفاع سعر خام برنت بنسبة 85%.

ساهمت الحرب مع إيران وتولي قيادة جديدة في فنزويلا في رفع أسعار أسهم الطاقة نتيجة الهجمات على المنشآت واضطرابات مضيق هرمز. وأدت هذه العوامل إلى شح حاد في الإمدادات، مما دفع المستثمرين لإدراك الأهمية القصوى للأصول المادية في ظل الأزمات الحالية.

تحول المستثمرون بعيداً عن قطاعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي باهظة الثمن نحو قطاع الطاقة الذي يتمتع بمزايا تنافسية عالية. وشهد مؤشر قطاع الطاقة الكندي S&P/TSX تفوقاً مماثلاً، حيث سجلت شركات مثل سنكور إنرجي مكاسب تجاوزت 45% بدعم من الظروف الجيوسياسية الراهنة.

تتميز الطفرة الحالية عن عام 2022 بتحسين الانضباط الرأسمالي لشركات الطاقة وزيادة عائد التدفق النقدي الحر. ويتوقع المحللون استمرار الأرباح القوية حتى في حال انخفاض الأسعار بنسبة 30%، نظراً لتداول الخام حالياً فوق مستوى 100 دولار للبرميل.

تستفيد الشركات أيضاً من تزايد الطلب على الغاز الطبيعي اللازم لتشغيل مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي الضخمة عالمياً. وتسعى شركات الإنتاج والمصافي لاستخدام التدفقات النقدية المرتفعة لخفض الديون وتحقيق عوائد للمساهمين، مع تحسن الآفاق طويلة الأجل نتيجة ارتفاع الطلب العالمي.

الأسهم الأوروبية ترتفع طفيفاً رغم خسائر مارس وضغوط الحرب

ارتفعت الأسهم الأوروبية طفيفاً، اليوم الثلاثاء، مع حصول المستثمرين على بعض الارتياح من آمال تهدئة التوترات في حرب الشرق الأوسط، لكن المؤشر الرئيسي لا يزال في طريقه لتسجيل أكبر خسارة شهرية منذ عام 2020، وسط اضطرابات سلاسل الإمداد.

وصعد مؤشر «ستوكس 600» الأوروبي بنسبة 0.2% إلى 581.92 نقطة، وعلى الرغم من ذلك، تراجع المؤشر بنحو 8.2% خلال مارس، وهو في طريقه لإنهاء سلسلة مكاسب استمرت ثمانية أشهر، وتسجيل أول خسارة فصلية خلال خمسة فصول.

وقادت أسهم قطاع الخدمات المالية الارتفاعات، حيث زادت بنسبة 0.8%. وجاء تحسن معنويات المستثمرين بعد تقرير لصحيفة «وول ستريت جورنال» أفاد بأن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، أبلغ مساعديه استعداداً لإنهاء الحملة العسكرية ضد إيران، حتى في حال بقاء مضيق هرمز مغلقاً إلى حد كبير.

وكانت الأسهم الأوروبية قد دخلت شهر مارس قرب مستويات قياسية، لكنها تراجعت بقوة مع نهاية الشهر، نتيجة تأثير الصراع بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران على إمدادات النفط، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وزيادة الضغوط على توقعات النمو والتضخم.

ويتربص المستثمرون صدور القراءة الأولية لأسعار المستهلكين في منطقة اليورو لاحقاً اليوم، وهي الأولى منذ اندلاع الصراع في الخليج، وذلك لتقييم تأثير الحرب على اقتصادات المنطقة.

وعلى صعيد الشركات، ارتفع سهم «يونيليفر» بنسبة 0.7% بعد إعلان الشركة أنها تجري محادثات متقدمة لدمج أعمالها الغذائية مع شركة «ماكورميك» لصناعة التوابل، وهي صفقة قد توفر لعملاق السلع الاستهلاكية نحو 15.7 مليار دولار نقداً.

6.75 مليار دينار ودائع أجنبية مؤسسات وأفراد في بنوك الكويت

10.72 مليار دينار

تمويلات البنوك لغير المقيمين بتنوع مؤسسي مدروس

12 مليار دينار زيادة

سنوية في أصول البنوك المحلية في الكويت

1.468 مليار تمويل

مصرفي في شهرين بواقع 734 مليون شهريا



كما تم منح 6.07 مليار دينار قروضاً للبنوك، فضلاً عن تقديم تسهيلات بقيمة 3.23 مليار دينار للمؤسسات المالية غير البنوك (تشمل شركات التأمين والصرافة والاستثمار والتمويل)، و20.14 مليار دينار تسهيلات شخصية، و4.86 مليار دينار تسهيلات لشراء الأوراق المالية. وأشارت الإحصائية إلى تقديم البنوك تسهيلات بنحو 11.07 مليار دينار لقطاع العقار، و2.83 مليار دينار للنفط الخام والغاز، و1.06 مليار بقطاع الخدمات العامة، و6.24 مليار دينار تحت بند خدمات أخرى.

نمو قوي للأصول

ارتفعت أصول البنوك المحلية التقليدية في دولة الكويت بختام شهر فبراير 2026 بنسبة 13% سنوياً بما يعادل 12 مليار دينار. سجلت البنوك المحلية وفروعها داخل الكويت أصولاً إجمالية 104.32 مليار دينار نهاية فبراير السابق، مقابل 92.32 مليار دينار بنفس الشهر من 2025. يرجع النمو السنوي بصفة أساسية إلى عدة عوامل بينها، ارتفاع أرصدة الموجودات الأجنبية بنسبة 20.11% سنوياً، عند 33.93 مليار دينار، ونمو المطالب على القطاع الخاص 7.61% إلى 51.18 مليار دينار.

وارتفعت الموجودات الأخرى 12.24% إلى 3.83 مليار دينار، و زادت المطالب على المؤسسات العامة في فبراير/شباط 2026 بنسبة 13.76% سنوياً عند 4.07 مليار دينار. وإلى جانب ذلك، فقد ارتفعت القروض للبنوك بنحو 104.68% عند 1.7 مليار دينار، وقفزت المطالب على الحكومة بنسبة 961.86% إلى 3.21 مليار دينار. وصعدت أرصدة الودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك المحلية بنسبة 22.71% لـ1.90 مليار دينار. وتضم أصول البنوك المحلية في الكويت أيضاً ودائع تحت الطلب لدي البنك المركزي بـ3.43 مليار دينار، وودائع لأجل لدي البنك المركزي والتورق المقابل بـ500 مليون دينار، إلى جانب سندات البنك المركزي والتورق المقابل بـ201.5 مليون دينار، و360.8 مليون دينار نقداً وذلك بختام فبراير 2026.

السيولة المحلية تنمو 3.47% ارتفعت السيولة المحلية - عرض النقد 2 - في دولة الكويت خلال شهر فبراير 2026 بنسبة 3.47% على أساس سنوي. سجل عرض النقد 2 في الشهر المذكور 42.61 مليار دينار، مقابل 41.18 مليار دينار في فبراير 2025. وقياساً بمستواها في شهر يناير 2025 البالغ 42.18 مليار دينار، فقد ارتفعت السيولة المحلية بنحو 1.01%. يُذكر أن عرض النقد بمفهومه الواسع يشمل كلاً من: النقود الجارية، والحسابات، وودائع الأجل، وحسابات التوفير. وبلغت قيمة النقد المتداول في الكويت خلال فبراير الماضي 2.03 مليار دينار، بتراجع 0.06% عن مستواها في الشهر ذاته من عام 2025 البالغ 2.03 مليار دينار، فيما ارتفعت شهرياً بـ6.94%. ووزع النقد المتداول في الشهر المنصرم بين 2 مليار دينار أوراق نقد بمختلف الفئات، و31.45 مليون دينار مسكوكات.

التسهيلات الائتمانية زادت 13.9%

واصلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين في دولة الكويت ارتفاعها بختام شهر فبراير 2026، مُسجلة نمواً سنوياً بنحو 13.92%، وآخر شهرياً بواقع 1.26%.

كشفت النشرة الشهرية لبنك الكويت المركزي أن حجم تقديم بنوك الكويت للتسهيلات الائتمانية القائمة يبلغ رصيدها 65.21 مليار دينار. وأظهرت توزيع التسهيلات في ختام فبراير 2026 بين 54.49 مليار دينار للمقيمين، ونحو 10.72 مليار دينار لغير المقيمين، علماً بأنها قد تكون معرضة للزيادة أكثر بعد إقرار "المركزي" تدابير وحوافز نقدية رفعت الحد الأقصى المتاح للتمويل إلى 100%. وقطاعياً، توزعت التسهيلات الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين على 12 قطاعاً، بواقع 3.84 مليار دينار لقطاع التجارة، و2.84 مليار دينار لقطاع الصناعة، و3.02 مليار دينار لقطاع الإنشاء، و37.4 مليون دينار لقطاع الزراعة وصيد الأسماك.

حجم الودائع العائدة للمؤسسات الأجنبية والأفراد «غير المقيمين» بلغت بنهاية فبراير الماضي 6.75 مليار دينار كويتي أي نحو 21.9 مليار دولار أمريكي وهي كتلة ضخمة تعكس الثقة في البنوك المحلية والثقة في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وكذلك تماسك وقوة الدينار. وقدرت حجم التسهيلات الشهرية من بداية العام نحو 734 مليون دينار بإجمالي تمويل من بداية العام بلغت 1.46 مليار دينار.

وأظهرت بيانات رسمية ارتفاع قيمة ودائع العملاء مقيمين وغير المقيمين في البنوك المحلية بدولة الكويت في نهاية شهر فبراير 2026 بنحو 10.69% سنوياً، و1.05% على أساس شهري.

سجلت ودائع المقيمين وغير المقيمين في البنوك المحلية بالشهر الماضي 60.70 مليار دينار، مقابل 54.84 مليار دينار في ختام شهر فبراير 2025، و60.07 مليار دينار في ختام يناير 2026.

ووفق الإحصائية النقدية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، أمس فقد توزعت ودائع العملاء في البنوك المحلية الكويتية بختام شهر فبراير 2026 بين نحو 53.95 مليار دينار ودائع للمقيمين، ونحو 6.75 مليار دينار ودائع لغير المقيمين.

ودعم النمو السنوي ارتفاع ودائع القطاع الخاص بنحو 9.96% إلى 46.36 مليار دينار، مقارنة بـ42.16 مليار دينار في ختام شهر فبراير 2025، فضلاً عن زيادتها شهرياً بنسبة 1.02%.

كما ارتفعت ودائع المؤسسات العامة في ختام شهر فبراير 2026 بواقع 25.54% إلى 9.83 مليار دينار، مقابل 7.83 مليار دينار بنهاية الشهر المماثل عام 2025، كما نمت 0.31% على أساس شهري.

وعلى الجانب الآخر، فقد بلغت قيمة ودائع الحكومة 4.51 مليار دينار، بانخفاض 7.01% عن مستواها البالغ 4.85 مليار دينار في نهاية شهر فبراير 2025، فيما نمت شهرياً بنحو 2.97%.

نتيجة استبيان «الاقتصادية»

مارس 2026

88% يؤيدون سداد الغرامات والجزاءات المالية الناتجة عن مخالفات عضو مجلس الإدارة من أمواله الخاصة

هل دور مجلس الإدارة هو تنمية أموال وحقوق المساهمين أم ارتكاب المخالفات؟
ما هو دور الإدارات القانونية وعقود الاستشارات والجهاز التنفيذي ومدققي الحسابات؟
مجلس الإدارة هو السلطة المؤتمنة على أصول وأموال المساهمين فكيف يكون هو من يرتكب المخالفات ويحمل الشركة مخاطر وجزاءات؟

هذه التحسينات المطلوبة تأتي إعلاءً للمصلحة العامة، كي يكون هناك قطاع خاص قوي ومتين، خصوصاً وأن الشركات المساهمة ليست فردية أو خاصة، بل تحوي أموالاً لمساهمين متفرقين من الداخل والخارج.
أيضاً في ظل التطورات الاقتصادية الإيجابية والمنافسة الشديدة بين الأسواق يجب أن تعلي الشركات قيمة وأهمية نزاهة العمل، وتقوم بتقليل الأخطاء والمخالفات، لا سيما وأن بعض المخالفات التفصيلية التي يتم اكتشافها تعكس غياب روح المسؤولية الجماعية للمجلس. ومن واقع النتائج والملاحظات من المشاركين عبر مختلف الوسائل، كان الإجماع من الأغلبية المشاركة على جدوى سداد الغرامات التي توقع على أعضاء مجلس الإدارة نتيجة المخالفات التي تكشفها الجهات الرقابية، من الأموال الخاصة بالعضو، وذلك إعلاءً لروح المسؤولية.

ضمن مبادرات «الاقتصادية»، وإسهاماً منها في إيصال صوت وآراء المساهمين عموماً، توسيعاً لرقعة المشاركة والتعبير، وإسهاماً في إيصال مختلف وجهات النظر حول القضايا والملفات الاقتصادية إلى متخذي القرار بهدف السعي إلى معالجتها ووضع الضوابط اللازمة لها من واقع الآراء وتنوعها، وذلك ضمن عمليات التطوير المستمر ومواكبة المتغيرات. من هذا المنطلق نعلن نتيجة استبيان شهر مارس 2026 حول ملف ملحوظ تكرر، وهو ملف الغرامات والجزاءات المالية التي تتحملها الشركات نتيجة أخطاء ومخالفات الإدارة التنفيذية التي تكشفها التفتيشات. هذا الملف أحد أهم الملفات التي تحتاج إلى انضباط لترشيد النفقات وتقليل المخالفات التي يفترض ألا تكون موجودة من الأساس في ظل وضوح القوانين والتشريعات المنظمة والضابطة للأعمال.

وفيما يلي نسب المشاركة والإجابة على سؤال الاستبيان:

السؤال الذي كان مطروحاً في استبيان مارس 2026:

«هل تؤيد سداد الغرامات التي توقع على أعضاء مجلس الإدارة من الأموال الخاصة للعضو وليس من أموال الشركة؟»



مشارك
3750

حجم المشاركين عبر مختلف الوسائل المتاحة لتلقي الإجابات بلغ

3300 نعم 88%

450 لا 12%

نقاط وملاحظات من المشاركين:

7. عدم فاعلية أو غياب عن المشاركة المؤثرة.
7. الشركات تقوم بالاستعانة بمكاتب استشارية قانونية، ولديها مستشارين قانونيين في الشركات، ومكاتب تدقيق وعقود استشارية مالية واقتصادية، فأين العذر في ارتكاب أعضاء مجلس الإدارة للمخالفات أو مرور مخالفة أياً كانت بسيطة؟
8. بعض المخالفات التي تكبد الشركات ملايين الدنانير لا توقع على مرتكبيها جزاءات، لذلك يطالب المستثمرون والمساهمون بأن يكون هناك تضامن بين مرتكبي المخالفات على إعادة المبالغ المهذرة محل المخالفة، أو التي تم التسبب فيها، وذلك لتقديس حقوق المساهمين وتوفير أقصى درجات الحماية لأموالهم وأصولهم وتعزيزاً للثقة.
9. لا ذنب للمساهمين في أن يرتكب عضو مجلس الإدارة مخالفة حتى تتحملها الشركة، وتطبيق هذه القاعدة يحتاج إلى تشريع أو تعليمات واضحة تنص عليها لرفع درجة المسؤولية وبهدف تقليل الأخطاء.
10. أخيراً، هل يعقل أن المخالفة أو المخالفات تمر على المجلس بالكامل والجهاز التنفيذي أم أن بعضها متعمد؟!؟

1. إلزام أعضاء مجلس الإدارة بسداد الغرامات الناتجة عن المخالفات التي يتم ارتكابها أو المشاركة فيها من أموالهم الخاصة يقلل من المخالفات ويرشد الأكلاف والأخطاء.
2. كيف لأعضاء مجلس إدارة ارتكاب مخالفات في ظل قوانين وتشريعات منظمة واضحة؟
3. الجهات الرقابية متعاونة مع الشركات وترد على الاستفسارات وتوضح لأي شركة ما هو غامض عليها في تفسيرات التعليمات، فما هو عذر أعضاء مجلس الإدارة في ارتكاب مخالفات؟
4. ما هو دور مجلس الإدارة إذا كانت السلطة المؤتمنة على أصول وأموال المساهمين هي من ترتكب المخالفات؟
5. دور مجلس الإدارة هو لتنمية أموال الشركة وتحسين العوائد وتحقيق الأرباح للمساهمين وليس ارتكاب مخالفات تسيئ إلى سمعة الشركة وتحمل الشركة وزر سداد هذه الغرامات.
6. بعض المخالفات التي يتم ارتكابها تكون من نوعية الاستفادة على حساب الشركة، أو تبديد أصول بملايين، ويقابلها استيعاب للجزاءات والغرامات، وبعضها يعكس تقاعس

استبيان «الاقتصادية»

إبريل 2026

السؤال

ما هي الأسباب وراء ارتفاع موجة تعثر العديد من المشاريع المتوسطة والصغيرة وإغلاق مقراتها؟



نعم

لا

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

إيماننا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة. ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان أبريل 2026 قضية مهمة وحيوية تهتم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي قضية إغلاق المشاريع وهجرة المواقع المؤجرة في المجمعات. التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنوع وتعدد الفرص والتنافسية للسوق، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت إلى مركز مالي.

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700





ثورة الشاحنات الذكية: كيف تنفذ التكنولوجيا صناعة تريليونية من الانهيار؟

بقلم د. عدنان البدر

باحث ومستشار استراتيجي في سياسة الموارد بشرية وبيئة العمل ورئيس ومؤسس الجمعية الكندية الكويتية للصدقة والأعمال

ckbafa@gmail.com

500 ألف

شاحنة سعودية جاهزة
للمعركة ومواجهة إغلاق
هرمز بقوة لوجستية هائلة!

إغلاق هرمز

يضرب الاقتصاد العالمي
والسعودية والإمارات
يصبحان شريان الحياة!

الخليج يتحول

إلى مركز لوجستي عالمي
في استجابة استراتيجية
لإغلاق هرمز

قطاع النقل البري بالشاحنات صناعة تريليونية تشكل العمود الفقري للاقتصاد العالمي

التي كانت تستهلك الوقود دون عائد.
النتيجة البيئية مذهلة

يساهم النقل البري بأكثر من نصف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالتجارة. لكن الرقمنة غيرت المعادلة: في شرق أفريقيا وحدها، ساهمت إحدى المنصات في تجنب إطلاق 9 آلاف طن متري من ثاني أكسيد الكربون خلال ثمان سنوات فقط، من خلال ملء الشاحنات في الاتجاهين بدلاً من العودة فارغة. كما أن التحول نحو الطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية يحل مشكلات متعددة في آن واحد: خفض التكاليف، تحسين جودة الهواء، ومكافحة الربو المرتبط بالجسيمات والأوزون الناتجين عن الشاحنات التقليدية. أما الذكاء الاصطناعي والأتمتة، فهما الخطوة التالية

في الصين، تعمل أساطيل من الشاحنات ذاتية القيادة بالفعل في الموانئ والمناجم المغلقة. وفي الولايات المتحدة، أجرت شركات السيارات الذاتية تجارب ناجحة على الطرق السريعة. ورغم أن الانتشار الكامل لا يزال بعيداً، فإن الخبراء يرونه أمراً لا مفر منه سيغير دور السائق جذرياً، محولاً إياه من قائد إلى مشرف على عمليات آلية. وفي هذا السياق، يأتي إيلون ماسك ليضيف بعداً أكثر طموحاً إلى المستقبل. فخطته الكبرى التي تجاوزت صناعة السيارات الخاصة لتحدث ثورة حقيقية في وسائل النقل ككل، أصبحت أكثر شمولاً الآن. إلى جانب الشاحنة الكهربائية الثقيلة «تيسلا سيمي» (المدل 18 عجلة) التي تخطط تسلا لكشف النقاب عن نسختها النهائية قريباً جداً، يرى ماسك أن الشاحنات الثقيلة الكهربائية ليست مجرد منتج جديد، بل خطوة أساسية في إعادة بناء منظومة النقل العالمية بأكملها على أساس الطاقة النظيفة والذكاء الاصطناعي.

إغلاق مضيق هرمز: الصدمة الجيوسياسية التي غيرت قواعد اللعبة

مع اندلاع الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران في فبراير 2026، أعلنت طهران إغلاق مضيق هرمز فعلياً منذ بداية مارس، مما أدى إلى انهيار حركة الملاحة البحرية في المضيق بنسبة تزيد عن 95%. يُعد مضيق هرمز أحد أهم الممرات المائية في العالم، إذ يمر من خلاله نحو 21 مليون

بينما تركز الإمارات على إعادة الشحن والتوزيع العالمي، تركز السعودية على الربط الإقليمي وتعزيز التدفقات الداخلية.



هناك نحو ثلاثة ملايين وظيفة سائق شاحنة شاغرة في 36 دولة حول العالم

لوحة المؤشرات الاستراتيجية: قطاع النقل التجاري 2025

تحليل نمو سوق التعاون الخليجي والمؤشرات اللوجستية العالمية والتحول نحو الاستدامة

المؤشر	القيمة	التغيير
المساهمة الاقتصادية السنوية	8.4 مليار درهم	أكثر من 2.3 مليار دولار أمريكي
شركات النقل العاملة	16,917	مقارنة بـ 12,100 في 2024 (+40% نمو في عدد الشركات)
أسطول المركبات التجارية	500,000+	مركبة بنهاية عام 2025 (+25% نمو سنوي)
القوى العاملة في أفريقيا	7 - 10 مليون	عامل في قطاع الشحن البري
سوق النقل في الصين	32 مليون شاحنة	منها 8.4 مليون شاحنة ثقيلة
المؤشرات العالمية: التحدي وحجم الأساطيل	3 مليون	وظيفة شاغرة في 36 دولة (IRU)
الاستدامة والأثر البيئي	9,000 طن	كمية CO2 التي تم تجنبها (Lorry)
كفاءة النقل البري (الصين)	4 أضعاف	حجم الشحن البري مقارنة بالبحري
حصة النقل البري من الانبعاثات	50%+	من الانبعاثات النقل المرتبط بالتجارة

في كندا وحدها يوجد أكثر من 324 ألف سائق شاحنة.

ميل، وإتمام عمليات الدفع فوراً عبر مسح المستندات. هذا التحول قلص وقت الدوران، رفع الإيرادات، وقلل من «الأميال الفارغة»

الهواتف العمومية أو يتصلون بوسطاء؛ فبضغطة زر يستطيعون الاطلاع على آلاف الحمولات في دائرة نصف قطرها 10 إلى 300

ثورة التكنولوجيا في عالم الشاحنات: بين نقص العمالة العالمي والاستدامة والاضطرابات الجيوسياسية

يُعد قطاع النقل البري بالشاحنات صناعة تريليونية تشكل العمود الفقري للاقتصاد العالمي، لكنه يواجه اليوم تحديات وجودية تتراوح بين نقص حاد في العمالة وانبعاثات كارثية واضطرابات جيوسياسية تُعيد رسم خريطة سلاسل التوريد. وفي الوقت نفسه، تُقدم التكنولوجيا - من المنصات الرقمية إلى الذكاء الاصطناعي والسيارات ذاتية القيادة - حلاً جزئياً يعد بإعادة تشكيل الصناعة بأكملها، مما يجعلها أكثر كفاءة واستدامة، لكنه يثير في الوقت ذاته مخاوف من تحولات جذرية في سوق العمل.

يقدر الاتحاد الدولي للنقل البري أن هناك نحو ثلاثة ملايين وظيفة سائق شاحنة شاغرة في 36 دولة حول العالم. وتتفاقم هذه الأزمة في أفريقيا، حيث يعتمد أكثر من 75% من نقل البضائع الداخلية على الطرق، ويعمل في القطاع ما بين 7 و10 ملايين شخص، بينما يبلغ عدد الشاحنات حوالي ثلاثة ملايين، معظمها مملوك لشركات صغيرة ومتوسطة أو أفراد. أما في الصين، فهناك 16 مليون سائق شاحنة و32 مليون مركبة، منها 8.4 مليون شاحنة ثقيلة، ويشكل النقل البري أربعة أضعاف حجم النقل المائي. وفي كندا وحدها يوجد أكثر من 324 ألف سائق شاحنة.

هذه الصناعة مجزأة بطبيعتها، وتعاني من تقدم في سن العمالة في عدة دول، مما أدى إلى مشكلات خطيرة للقطاع ولكل من يعتمد عليه. واليوم، تُطلق شركات النقل العالمية نداءات عاجلة لجذب المزيد من السائقين النساء لمواجهة النقص العالمي المتفاقم. فجيل الشباب يبتعد عن المهنة بسبب ساعات العمل الطويلة، والابتعاد عن الأسرة لأسابيع، وهامش الربح الضعيف. وتفاقمت الأزمة مع جائحة كوفيد-19، مما دفع الشركات إلى البحث عن حلول بديلة.

هنا دخلت التكنولوجيا بقوة أصبحت المنصات الرقمية المشابهة لـ«أوبر» للشاحنات - التي تربط السائقين مباشرة بالشاحنات والحمولات - تحولاً جزئياً. لم تعد السائقون ينتظرون بجانب



في الصين، هناك 16 مليون سائق شاحنة و32 مليون مركبة، منها 8.4 مليون شاحنة

يعتمد أكثر من 75% من نقل البضائع الداخلية في أفريقيا على الطرق، ويعمل في القطاع ما بين 7 و10 ملايين شخص، وثلاثة ملايين شاحنة

أما على مستوى التكامل الإقليمي، فقد لعبت المملكة العربية السعودية دوراً مكثراً، من خلال شبكتها البرية الواسعة واستثماراتها المتسارعة في البنية التحتية اللوجستية، مما عزز من قدرة المنطقة ككل على التحول إلى محور بديل وموثوق لسلاسل الإمداد العالمية. فقد أكدت الهيئة العامة للنقل السعودية جاهزية منظومة النقل البري الكاملة لضمان استمرار خدمات الشحن واستدامة سلاسل الإمداد، في ظل التوترات الإقليمية المتصاعدة الناتجة عن الحرب الأمريكية على إيران. حيث يعمل القطاع بكفاءة عالية من خلال أسطول يتجاوز 500 ألف شاحنة مخصصة لنقل مختلف أنواع البضائع، مدعوماً بأكثر من 18.5 ألف شركة مرخصة تمارس نشاط النقل داخل المملكة وعلى المسارات الإقليمية. ويُعد النقل البري الشريان الرئيسي الذي يربط موانئ المملكة ومطاراتها والمدن الصناعية والمناطق اللوجستية، ويسهم في نقل البضائع داخلياً وإلى دول الخليج. هذا النمو لم يكن مصادفة؛ إنه استجابة مباشرة للآزمة الجيوسياسية الكبرى التي تعصف بالمنطقة.

من إدارة الأزمات إلى هندسة التفوق اللوجستي: كيف تعيد الإمارات والسعودية رسم خريطة التجارة الإقليمية؟

تختلف طبيعة الدور بين البلدين؛ فبينما تُركز الإمارات على إعادة الشحن والتوزيع العالمي، تُركز السعودية على الربط الإقليمي وتعزيز التدفقات الداخلية، مما يجعلها عنصراً حاسماً في استمرارية سلاسل الإمداد. وهذا التكامل بين النموذجين يعكس فلسفة مشتركة قائمة على إدارة الأزمات بذكاء، حيث تعتمد الإمارات على المرونة وإعادة التوجيه السريع، في حين تعتمد السعودية على الاستمرارية وتوسيع القدرة التشغيلية. في عالم يتزايد فيه عدم اليقين، لم تعد القوة في تجنب المخاطر، بل في إدارتها بفعالية. وبين السعودية والإمارات، تتشكل منظومة لوجستية إقليمية قادرة على إعادة تعريف دور التعاون الخليجي كمحور عالمي للتجارة. هذه الصورة العالمية تكشف عن معادلة معقدة

التكنولوجيا توفر حلاً لنقص العمالة والتلوث والتكاليف، لكنها تهدد في الوقت نفسه بإعادة تشكيل ملايين الوظائف. في المدى القصير، تعزز الرقمنة الكفاءة وتخفف التكاليف المُمرة إلى المستهلكين. أما في المدى الطويل، فإن الأتمتة الكاملة – الشاحنات ذاتية القيادة والحاويات «الذكية» ذات العناوين الإلكترونية التي تتحرك وتجتمع ذاتياً – قد تحول الصناعة إلى نظام لوجستي آلي متجدد بالكامل.

الدروس المستفادة من السعودية و الإمارات ومن التجارب العالمية واضح

الدول والشركات التي تستثمر اليوم في البنية التحتية الذكية والمرنة والمستدامة ستكون هي الفائزة غداً في عالم يتسم بالتوترات الجيوسياسية والضغط البيئي. قطاع الشاحنات أصبح مرآة تعكس قدرة الاقتصادات على الصمود والابتكار في مواجهة المستقبل ولم يعد مجرد وسيلة نقل.

ماسك: الشاحنات الثقيلة الكهربائية خطوة أساسية في إعادة بناء منظومة النقل العالمية على أساس الطاقة النظيفة والذكاء الاصطناعي.



يستطيع السائقون الاطلاع على آلاف الحمولات بضغط زر



بين السعودية والإمارات، تتشكل منظومة لوجستية إقليمية قادرة على إعادة تعريف دور التعاون الخليجي كمحور عالمي للتجارة



«الملا» تحصد عدة جوائز من «دايمرل للشاحنات في الشرق الأوسط وإفريقيا» خلال حفل جوائز إيليت كلاس 2025

في عالم يتزايد فيه عدم اليقين، لم تعد القوة في تجنب المخاطر، بل في إدارتها بفعالية



تعلن مجموعة الملا عن تسليم أكثر من 150 شاحنة من مرسيدس-بنز ضمن تحالف إستراتيجي بارز مع أحد أهم عملائها

برميل نفط يومياً بالإضافة إلى كميات هائلة من الغاز الطبيعي المسال. وفي لحظة جيوسياسية حرجية، أعادت اضطرابات أحد أهم الممرات البحرية العالمية رسم خريطة سلاسل الإمداد، بعدما يمر عبره نحو خمس إمدادات النفط العالمية. ومع تعطل الملاحة، قفزت أسعار النفط إلى ما فوق 100 دولار للبرميل، واضطرت آلاف السفن إلى اتخاذ مسارات بديلة أطول وأكثر تكلفة، مما ضاعف الضغوط على منظومة التجارة العالمية. في هذا السياق، برزت دول الخليج – وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة – كنموذجين للاستجابة الاستراتيجية السريعة، حيث تحولت المنطقة إلى ما يمكن وصفه بـ «ملاذ لوجستي آمن». فقد استوعبت موانئها وشبكتها البرية المتطورة التحول المفاجئ في أنماط النقل، ووفرت بدائل فعالة وسريعة للنقل البحري المتعثر.

ففي قلب هذه التحولات، لعبت دبي دوراً محورياً؛ إذ تحولت موانئها، وفي مقدمتها ميناء جبل علي وخورفكان، إلى مراكز رئيسية لإعادة الشحن، مدعومة بشبكة طرق متقدمة وأسطول نقل ضخم قادر على استيعاب الزيادة الحادة في الطلب على النقل البري والجوي. فالبنية التحتية، فهي تعتبر أحد أعمدة النموذج الاقتصادي. فموانئ الإمارات تتعامل مع أكثر من 20 مليون حاوية سنوياً، وترتبط بأكثر من 180 ميناء حول العالم. ويقع كل من ميناء الفجيرة وخورفكان خارج مضيق هرمز، ما يمنحهما أهمية استراتيجية إضافية. كذلك، يُعد مطار دبي الدولي الأكثر ازدحاماً في العالم للمسافرين الدوليين، مع نحو 95 مليون مسافر في عام 2025. وهذه ليست مجرد مرافق عادية، بل بنية تحتية لا يملك العالم بديلاً سهلاً لها. قوة الإمارات لا تكمن في غياب المخاطر، بل في قدرتها المثبتة على إدارتها. اقتصاد متنوع، مؤسسات قوية، سياسات مرنة، وبنية تحتية عالمية، كلها عناصر تجعل من الإمارات مركزاً لا يمكن الاستغناء عنه، ليس فقط في الخليج، بل بين آسيا وإفريقيا وأوروبا.

ويعكس ذلك حجم البنية التحتية التي تدير تدفقات تجارية تتجاوز 1.4 تريليون دولار سنوياً، ما يجعل دبي أحد أبرز الشرايين الحيوية للتجارة العالمية. فلم تكن الاستجابة الإماراتية مجرد رد فعل مؤقت، بل جاءت ضمن نموذج متكامل يقوم على امتصاص الصدمات، والتكيف السريع، والانطلاق بقوة أكبر. فمن قبل الحرب، تنتجلى الأرقام القياسية التي سجلها قطاع النقل التجاري في دبي خلال عام 2025؛ حيث تجاوز عدد المركبات 500 ألف مركبة (بنمو 25%)، وارتفع عدد الشركات إلى 16,917 شركة (بنمو 40%)، فيما بلغت مساهمته الاقتصادية نحو 8.4 مليار درهم (أكثر من 2.3 مليار دولار). وفي موازاة ذلك، لم تقتصر الاستجابة على البعد التشغيلي، بل امتدت إلى تعزيز الاستدامة، حيث بادرت هيئة الطرق والمواصلات إلى تطوير بنية تحتية خضراء تشمل محطات تبديل بطاريات الدراجات الكهربائية، وإنشاء مناطق مخصصة لراحة السائقين، في خطوة تعكس مزيجاً متوازناً بين الكفاءة الاقتصادية والالتزام البيئي.



غسل الأموال بدون أموال « كيف تغيرت الجريمة وبقيت الأساليب »

بقلم - عمرو علاء

مسؤول مطابقة والتزام

وهنا يظهر التحدي الحقيقي، كيف نوازن بين الابتكار المالي والرقابة الفعالة؟

الامتثال الشكلي الخطر الصامت

من أخطر ما يواجه المؤسسات اليوم ليس غياب الامتثال بل وجوده بشكل شكلي، سياسات مكتوبة، نماذج موقعة، وإجراءات مطبقة على الورق فقط، دون فهم حقيقي للمخاطر أو وعي بطبيعة الجريمة. هذا النوع من الامتثال يعطي شعوراً زائفاً بالأمان بينما في الواقع يترك الباب مفتوحاً أمام المخاطر، فالخطر الحقيقي ليس في عدم وجود نظام بل في وجود نظام لا يعمل.

دور الامتثال خط الدفاع الأخير

في هذا المشهد المعقد يصبح دور الامتثال أكثر أهمية من أي وقت مضى، لم يعد كافياً مراجعة المستندات فقط بل أصبح من الضروري فهم سلوك العميل، تحليل الأنماط، ربط البيانات والانتباه للتفاصيل الصغيرة لأن الجريمة لم تعد واضحة بل أصبحت ذكية.

عزيزي القارئ

قد تظن أن هذه الجرائم بعيدة عنك لكن الحقيقة أنها قد تمر من خلالك دون أن تدري، عندما توافق على استقبال أموال لشخص آخر أو استخدام حسابك مقابل عمولة أو مشاركة بياناتك دون تدقيق فأنت لا تساعد أحداً بل قد تكون جزءاً من جريمة أكبر منك. غسل الأموال لم يعد كما كان لم يعد يحتاج إلى إخفاء الأموال بل إلى إخفاء النية، وفي عالم أصبحت فيه الجريمة أكثر تعقيداً لا يكفي أن تكون القوانين قوية بل يجب أن يكون الوعي أقوى.

لأن العمال النظيف حق للجميع...

اعرف قبل أن تتورط..

أخطر الجرائم اليوم ليست تلك التي

تُخفى في الظلام بل تلك التي تمر

أمامنا دون أن نلاحظها

غسل الأموال لأن الخطر لا يكمن في الشركة بل في من يقف خلفها.

تمويل الإرهاب عندما تصبح العمليات الصغيرة خطراً كبيراً

بعكس غسل الأموال لا يحتاج تمويل الإرهاب إلى مبالغ ضخمة في كثير من الحالات تكون العمليات صغيرة، متفرقة، وغير لافتة للنظر تحويلات بسيطة، تبرعات غير منظمة، أو استخدام حسابات أفراد، لكن عند تجميعها تتحول إلى مصدر تمويل حقيقي وهنا تكمن صعوبة الكشف.

لماذا أصبح الكشف أصعب؟

لأن الجريمة أصبحت أكثر ذكاءً أكثر تشتتاً أقل وضوحاً وأقرب إلى الحياة اليومية، لم تعد العمليات المشبوهة واضحة كما في السابق بل أصبحت تتخفى داخل أنشطة تبدو عادية.

الاقتصاد الموازي البيئة المثالية للجريمة

كلما اتسعت مساحة الاقتصاد غير الرسمي زادت الفرص أمام عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فالأنشطة التي تتم خارج الإطار المنظم أو التي تعتمد على النقد أو التعاملات غير الموثقة تشكل بيئة مثالية لإخفاء مصدر الأموال وإعادة ضخها في الاقتصاد بشكل يبدو مشروعاً.

وهنا لا يكون الخطر في الجريمة نفسها فقط بل في قدرتها على الاندماج داخل الاقتصاد دون أن تُكتشف.

التكنولوجيا المالية سلاح ذو حدين

مع تطور التكنولوجيا المالية أصبحت المعاملات أسرع وأسهل وأكثر كفاءة، لكن في المقابل أصبحت أيضاً أكثر عرضة للاستغلال.

المحافظ الرقمية، والتحويلات الفورية، والعملات الرقمية، كلها أدوات يمكن استخدامها بشكل مشروع لكنها في الوقت نفسه قد تُستغل في تمرير أموال غير مشروعة بسرعة تفوق قدرة بعض الأنظمة على التتبع.

لم يعد غسل الأموال يحتاج حقائق مليئة بالنقود يكفي هاتف وحساب بنكي وشخص لا يعرف أنه جزء من الجريمة.

في أذهان كثيرين يرتبط غسل الأموال بصورة تقليدية أموال نقدية، عمليات مشبوهة، وتحركات سرية.

لكن الواقع تغير اليوم لم تعد الجريمة تعتمد فقط على الأموال بل على الأنظمة، والعلاقات، والبيانات، لقد دخلت جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب مرحلة جديدة أكثر تعقيداً وأقل وضوحاً، مرحلة يمكن أن يحدث فيها غسل الأموال دون أن يرى أحد الأموال نفسها.

من الأموال إلى الأشخاص

في النماذج التقليدية كان المجرم يحتاج إلى وسيلة لإخفاء مصدر الأموال، أما اليوم فهو يحتاج إلى أشخاص، ما يعرف بالوسيط المالي أو Money Mule أصبح أحد أخطر أدوات غسل الأموال.

شخص عادي يتم إقناعه باستلام وتحويل أموال مقابل عمولة بسيطة دون أن يدرك أنه جزء من شبكة أكبر، وهنا تكمن الخطورة لأن الجريمة لم تعد تحتاج إلى نظام معقد بل إلى شخص بسيط لا يعرف ما يفعل.

عندما تصبح البيانات أداة للجريمة

في العصر الرقمي لم تعد الأموال هي الأصل الوحيد، البيانات أصبحت قيمة، حسابات مسروقة، هويات مزيفة، أو معلومات مالية، يمكن استخدامها لتنفيذ عمليات غسل أموال دون الحاجة إلى نقد فعلي، فالمجرم اليوم لا يغسل الأموال فقط بل يغسل الأثر.

الشركات كواجهة قانونية

أحد أكثر الأساليب تطوراً هو استخدام الشركات كغطاء قانوني، شركات قائمة تبدو طبيعية و تمارس نشاطاً مشروعاً لكنها في الواقع تُستخدم لإخفاء تدفقات مالية غير مشروعة، وهنا يظهر مفهوم المستفيد الفعلي الذي أصبح أحد أهم أدوات مكافحة

غسل الأموال بدون أموال

تحويل الأصول الرقمية والسلع غير النقدية عبر شبكات مشفرة





هل انتهى عصر «الولاء الوظيفي»؟ قراءة في تحولات العلاقة بين الموظف والمؤسسة

بقلم - تامر عبد العزيز

أمين سر - مدير إدارة الموارد البشرية

في مشهد سوق العمل المعاصر، لم يعد مفهوم «الولاء الوظيفي» كما كان يُفهم في العقود الماضية. فبعد أن كان الموظف يقضي سنوات طويلة - وربما حياته المهنية بالكامل - داخل مؤسسة واحدة، أصبح التنقل الوظيفي اليوم ظاهرة طبيعية، بل وفي بعض الأحيان خيارًا استراتيجيًا مدروسًا. هذا التحول يطرح تساؤلاً جوهريًا: هل انتهى بالفعل عصر الولاء الوظيفي، أم أن المفهوم ذاته يعاد تعريفه بشكل جديد يتماشى مع متغيرات العصر؟

- تعزيز تجربة الموظف من خلال بيئة عمل إيجابية وداعمة
- توفير مسارات واضحة للتطور المهني
- تبني أنظمة عمل مرنة تتناسب مع احتياجات الأجيال الجديدة
- الاستثمار في القيادة الواعية القادرة على بناء الثقة
- التركيز على التحفيز غير المالي مثل التقدير، والمشاركة، والمعنى

ثقافتها التنظيمية، وتعزيز التواصل، وتمنح موظفيها إحساسًا بالقيمة والانتماء، تنجح بشكل أكبر في الاحتفاظ بكوادرها، حتى في ظل المنافسة الشديدة.

إعادة تعريف الولاء الوظيفي

ربما لم ينتهِ الولاء الوظيفي، لكنه بالتأكيد تغير. لم يعد ولاءً "أعمى" قائمًا على البقاء، بل أصبح "ولاءً مشروطًا" قائمًا على علاقة متبادلة من المنفعة والثقة.

الولاء الحديث يمكن أن يتجلى في:

- التزام الموظف بأداء عالي الجودة خلال فترة عمله
- مساهمته الفعالة في تحقيق أهداف المؤسسة
- استعداده للبقاء طالما توفرت له بيئة داعمة ومحفزة
بمعنى آخر، أصبح الولاء مرتبطًا بتجربة الموظف داخل المؤسسة، وليس فقط بمدته بقاءه فيها.

ماذا يجب على الشركات أن تفعل؟

للتعامل مع هذا الواقع الجديد، تحتاج المؤسسات إلى تبني استراتيجيات أكثر مرونة وواقعية، من أبرزها:

وفرص التعلم المستمر، أكثر من مجرد الأمان الوظيفي.

ثانيًا، تسارع وتيرة التغيير الاقتصادي والتكنولوجي، مما يجعل المهارات تتقدم بسرعة، ويدفع الموظفين إلى التنقل لاكتساب خبرات متنوعة.

ثالثًا، تراجع الثقة المتبادلة بين الموظف والمؤسسة، خاصة بعد الأزمات الاقتصادية العالمية، وعمليات التسريح المفاجئة، التي جعلت الموظف يدرك أن الاستقرار ليس مضمونًا.

رابعًا، تصاعد المنافسة على الكفاءات، حيث تسعى الشركات لاستقطاب المواهب بعروض مغرية، ما يسهل على الموظف اتخاذ قرار الانتقال.

هل المشكلة في الموظف أم في بيئة العمل؟

من السهل اتهام الموظف بعدم الولاء، لكن النظرة الأكثر عمقًا تكشف أن جزءًا كبيرًا من المشكلة يكمن داخل المؤسسات نفسها. فبيئات العمل التي تفتقر إلى التقدير، أو لا توفر مسارات واضحة للنمو، أو تعتمد على أنماط إدارية تقليدية، غالبًا ما تدفع الموظفين إلى البحث عن بدائل. في المقابل، تظهر الدراسات والتجارب العملية أن المؤسسات التي تستثمر في

تحول في المفاهيم لا في القيم

في السابق، كان الولاء الوظيفي يُقاس بطول مدة بقاء الموظف داخل الشركة، ومدى التزامه بالمسار التقليدي للترقي الوظيفي. أما اليوم، فقد تغيرت المعايير بشكل جذري. لم يعد البقاء الطويل دليلًا كافيًا على الولاء، كما لم يعد الرحيل السريع يُفسر بالضرورة على أنه نقص في الانتماء.

الواقع يشير إلى أن الموظف الحديث أصبح أكثر وعيًا بقيمته في سوق العمل، وأكثر حرصًا على تحقيق توازن بين حياته المهنية والشخصية، إلى جانب سعيه المستمر لاكتساب مهارات جديدة ومواكبة التطورات المتسارعة. وبالتالي، فإن قراراته المهنية لم تعد قائمة فقط على الاستقرار، بل على النمو، والتقدير، والمرونة.

أسباب تراجع الولاء الوظيفي التقليدي

يمكن تفسير هذا التحول من خلال عدة عوامل رئيسية:

أولًا، تغير أولويات الأجيال الجديدة، حيث يضع جيل الألفية والجيل "زد" معايير مختلفة للعمل، تشمل المرونة، والمعنى،

عزيزي القارئ المسؤول:

الولاء الوظيفي لم ينتهِ، لكنه لم يعد كما كان. نحن أمام مرحلة انتقالية بين الموظف والمؤسسة على أسس أكثر توازنًا وواقعية. لم يعد السؤال: كم سنة بقي الموظف؟ بل أصبح: «ما القيمة التي قدمها خلال وجوده؟ وما التجربة التي عاشها داخل المؤسسة؟»



4 استراتيجيات للاستثمار في سوق الأسهم أنواع المستثمرين في أسواق المال

بقلم - م. نايف بن عبد الجليل بستكي

الرئيس التنفيذي - شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال



الجيدة، وانخفاض أسعارها، والتي تمكن المستثمر المحترف من حجم المحافظ التي يديرها. وختاماً قالت شركة اكسبر للاستشارات، بأن الانتقال من مرحلة أو فئة من تلك الفئات الأربعة، إلى غيرها من الفئات الأخرى وارد وبشكل كبير، وهو ما يستلزم المراجعة السنوية للبيانات المالية للشركات، والتي مع وجود تغير في مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، فإن الانتقال يكون أسرع من الفئة الأولى إلى الفئة الرابعة، ما يعني تعظيم للعوائد المالية، وهو الهدف الأسمى من الوجود في أسواق المال. كما أن مثل تلك التقسيمات، ممكن أن توجد في كل أسواق المال العالمية، بقطاعات الأعمال المختلفة. ولعل وجود أزمات جيوسياسية - كالتى نعيشها حالياً من جراء الحرب ما بين الولايات المتحدة وإيران، بداية من فبراير -2026 يمكنها غرلة قطاعات الأعمال أو عمل طفرة في أعمال الشركات، بحيث تساهم في نجاح شركات وخسارة غيرها.



Nayef A. Bastaki

EXCPR™ Founder & MD

Consultancy and Business Management Co

Four Investment strategies in the Capital Market ©

420.3.2026

+965 600-EXCPR (600-39277)

info@excpr.com

الشركات تتواجد في أسواق المال، وتحقق عوائد مالية لكنها متواضعة جداً، أو أنها تقوم بتوزيعات مالية متقطعة على فترات طويلة. وتتواجد مثل تلك الشركات في العديد من الأسواق، وبأعداد كبيرة، والتي يتعين فهمها وإدراكها قبل المضي قدماً نحو مرحلة شراء أسهمها، والوقوع بالمصيدة!

الودائع

ليس المقصود في هذا النوع من الاستثمار، هو ودايع البنوك ذات العوائد القليلة المنتظمة، ولكن مثل تلك الشركات تحقق بالفعل صافي ارباح إيجابي، ولكنه متواضع. وبذلك تعد مثل تلك الشركات المساهمين بتوزيعات، تكاد تحاكي حصة الزكاة في الشريعة الإسلامية 2.5%، وبالتالي تحقيق خسائر غير متوقعة، أو عوائد بعد سنوات طويلة! إن مشكلة هذا النوع من المستثمرين، تكمن في تحقيق عوائد متواضعة خلال مدة زمنية طويلة، بحيث لا يمكن ظهور أثر الاستثمار والعوائد عليها، ما قد يؤدي إلى بيع الأسهم والخروج من الأسواق!

الكفاءة

أما النوع الرابع من استراتيجيات الاستثمار في سوق الأسهم، فهي المهمة، والتي تقوم على أساس قراءة البيانات المالية للشركات بشكل جيد، واقتناء الأفضل منها، مع التأكيد على شراءها بأقل الأسعار. تساهم مثل تلك الحالات من الأسهم الرخيصة، ذات العوائد والتوزيعات المالية العالية، بتضخيم المساحة المحققة، وبالتالي زيادة شكل العوائد على الاستثمار. وهذا ما يمكن أن يكون باكورة العمل، وشكل النجاح المراد تحقيقه. ولعنا نقف هنا على أن سوق الأسهم يقدم خصومات أو عروض ترويجية كما هو الحال في التجارة! وذلك عند حدوث أزمة ما، والتي تنعكس على السوق، ما يؤدي إلى بيع صغار المستثمرين لتلك الأسهم

يبحث الأفراد عادة عن تحقيق عوائد مالية أكبر، وهو سلوك فطري عند الإنسان، بهدف مجارة تحديات الحياة من تضخم في أسعار السلع، والعيش بطريقة كريمة ومستقلة. ويختلف هؤلاء المستثمرون في نواياهم وخفاياها بالإضافة إلى قدراتهم الشخصية للحصول على ذلك. وتقوم شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال EX-CO CPR، في هذا التقرير بتحليل هذا السلوك البشري، للوقوف حول أشكال المستثمرين، وتعريف المبتدئين عليها، في خطوة نحو التثقيف وخدمة المجتمع. وفيما يلي سلوك ومحاو هذه الاستثمارات.

الملكية

في النوع الأول من أنواع الاستثمار في أسواق المال، لا يبحث المستثمرون في هذه الحالة عن عوائد مالية سنوية، إنما يكون هدف هؤلاء المحترفين هو بلوغ حصة وملكية وتمثيل في مجلس إدارة الشركة، وذلك بعد زيادة كمية الأسهم المستحوذ عليها لتتعدى 5.0% من إجمالي أسهم الشركة، والوصول لمرحلة الإفصاح. ويراهن هؤلاء الأفراد أو المؤسسات في هذه الحالة عادة على القدرات الإدارية لديهم والمهارات الفنية، في إعادة توجيه أعمال الشركة، والمتعثرة منها، بحيث تعد بتحقيق عوائد مالية مستقبلية أفضل.

الفخ

أما النوع الثاني من أنواع المستثمرين في سوق الأسهم، فإنهم يعتمدون بشكل أكبر على العلامة التجارية أو السمعة التي كونتها الشركة عن نفسها بسبب الحضور الإعلامي ومنصات التواصل الاجتماعي المختلفة، بغض النظر عن الأداء المالي. بالإضافة إلى بعض السلوكيات الخاطئة مثل اتخاذ قرار شراء الأسهم من منطلق ودافع عاطفي لا يعكس أداء السوق. ومع ذلك فإن مثل تلك



السمعة الوطنية بوابة للفرص

بقلم - عبدالرحمن عنایت

W7Worldwide للاستشارات الإستراتيجية والإعلامية



في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام العالمي، لم تعد السمعة الوطنية مجرد انعكاس للصورة الدبلوماسية أو نتاجاً للسرديات الإعلامية، بل أصبحت عنصراً إستراتيجياً يؤثر بشكل مباشر في القدرة التنافسية للدول، ومستوى الثقة بها، وفرص مواطنيها على الصعيد العالمي. ففي عالم يتسم بتقلبات جيوسياسية وشفافية رقمية غير مسبوقة، تتحول السمعة إلى ركيزة تؤثر في الاقتصاد والسياسة والفرص الشخصية للمواطنين على حد سواء.

السمعة على قرارات التوسع والشراكات الدولية، ويواجه المواطنون تحديات إضافية في التنقل والعمل. ومع تسارع الإعلام الرقمي، قد يعيد حدث واحد تشكيل الصورة الذهنية للدولة عالمياً خلال ساعات قليلة.

هذا الواقع عزز أهمية الاتصال الإستراتيجي وبناء السردية الوطنية، حيث أصبحت إدارة السمعة الوطنية مشابهة لإدارة العلامات التجارية، وتتطلب بناءً مستمرًا واستجابة فعّالة للآزمات.

يمكن فهم السمعة الوطنية عبر أربعة أبعاد رئيسية: الإدراك، والثقة، وحرية التنقل، والقدرة التنافسية الاقتصادية. وعندما تتكامل هذه الأبعاد، تتحول السمعة إلى أصل إستراتيجي يعزز مكانة الدولة على الساحة العالمية.

ومع تسارع التحولات في عام 2026، لم تعد السمعة مجرد صورة ذهنية، بل أصبحت عنصراً أساسياً لتحقيق النفوذ والمرونة الاقتصادية. فالدول التي تدير سمعتها بفعالية عبر الشفافية والتواصل الإستراتيجي المستمر، تمتلك فرصاً أكبر في عالم قائم على الثقة.

لم تعد السمعة الوطنية مفهوماً نظرياً، بل رأس مال حقيقي يحدد كيفية تفاعل العالم مع الدول ومواطنيها، وقد تكون من أكثر الأصول الإستراتيجية تأثيراً في حاضرنا ومستقبلنا القريب.

حوّل الحدث إلى قضية سياسية وإنسانية تُظهر تأثير سمعة الدولة على مواطنيها بشكل مباشر.

وفي الأسواق العالمية، لا يقتصر تقييم الدول على المؤشرات المالية فقط، بل يشمل أيضاً مستوى الشفافية التنظيمية، والاستقرار الجيوسياسي، ومعايير الحوكمة، ومخاطر السمعة. فالدول التي تُصنّف على أنها مستقرة ومتعاونة وتبني رؤية مستقبلية، تميل إلى جذب تدفقات أقوى من الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن تصاعد التوترات الجيوسياسية وعدم وضوح السياسات ووجود قيود استثمارية يمكن أن يؤدي إلى انخفاض كبير في هذه التدفقات.

وُعد إيران مثالا واضحا على ذلك، حيث تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر من 5 مليارات دولار في 2017 إلى نحو 2.3 مليار في 2018، ثم إلى قرابة 1.5 مليار في 2019، عقب تصاعد العقوبات والتوترات الإقليمية. هذه الأرقام تعكس كيف تتفاعل السمعة مع الاقتصاد، فالأسواق لا تستجيب للسياسات فقط، بل أيضاً لتصورات المخاطر، ما يجعل السمعة عاملاً قريباً من الجدارة الائتمانية في تحديد فرص الاستثمار.

ولا تتوقف التأثيرات عند الحكومات، بل تمتد إلى الشركات والأفراد، حيث تؤثر

وعلى مدار عقود، ارتبط مفهوم سمعة الدول بخطاب دبلوماسي تقليدي، إلا أن الواقع الحالي أظهر أن السمعة الوطنية أصبحت أشبه بـ“علامة وطنية“ متكاملة، تقاس بمدى ثقة المستثمرين، وتدفعات السياحة، وتنقل الكفاءات. وكما تقاس الشركات بقيمة علامتها التجارية، باتت الدول تُقيّم وفق صورتها الذهنية ومصداقيتها على الساحة الدولية.

وفي هذا السياق، برزت السمعة بوصفها شكلاً من أشكال رأس المال الوطني الحقيقي، حيث تسهم في جذب الاستثمارات وتعزيز الشراكات وتوسيع الفرص للمواطنين، بينما يؤدي تراجعها نتيجة التوترات أو العقوبات إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية تتجاوز المجال السياسي لتطال حياة الأفراد اليومية.

ومن أبرز الأمثلة العملية على قوة السمعة الوطنية اليوم، مستوى حرية تنقل المواطنين، التي باتت مرتبطة بتصورات المخاطر والثقة الدولية وليس فقط بالإجراءات البيروقراطية الرسمية. فعندما ترتبط صورة الدولة بعدم الاستقرار، يواجه مواطنوها عقبات كبيرة في السفر، والعمل، وحتى في التعليم بالخارج.

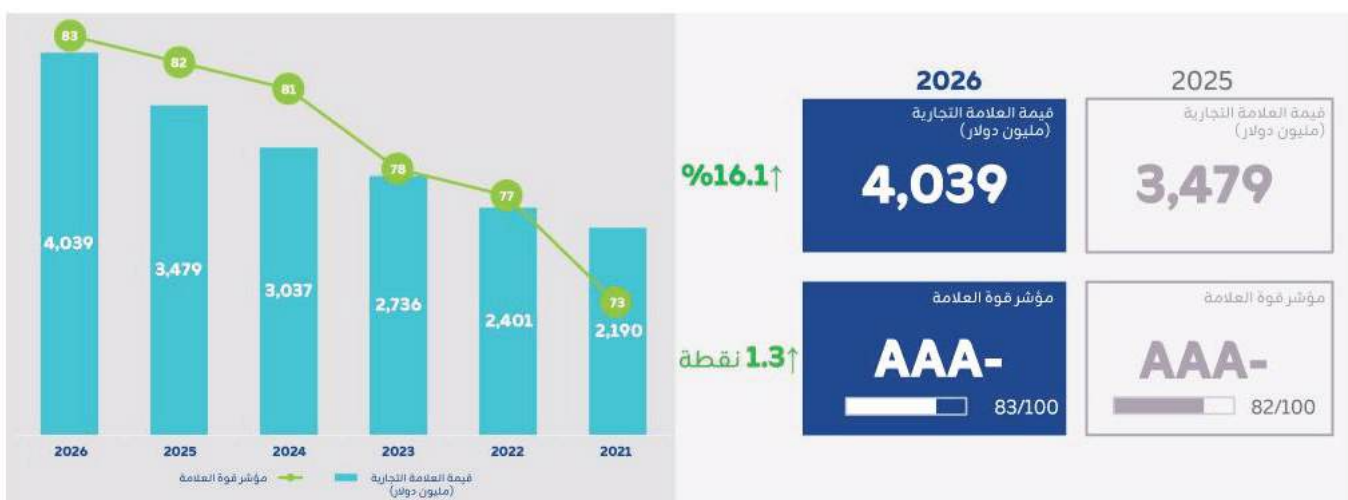
وقد تجلّت هذه الديناميكية في واقعة تتعلق بلاعبات من منتخب إيران لكرة القدم النسائي، اللاتي تقدمن بطلبات لجوء خلال مشاركتهن في حدث دولي بأستراليا، ما

”براندا فاينانس“ وضعتها ضمن أكبر 25 علامة للاتصالات في العالم بتصنيف AAA-

قيمة علامة زين التجارية تقفز 16% وتتخطى حاجز 4 مليارات دولار

بدر الخرافي: علامة زين التجارية تنطلق بهوية متجددة ترتقي بتجربة العملاء وتعيد تشكيل حدود خدمات الاتصالات

نمو استثنائي في قيمة علامة زين التجارية ومؤشر قوة العلامة



- نمت قيمة العلامة التجارية من 2.2 مليار دولار (2021) إلى 4,039 مليارات دولار (2026)، بزيادة 84%.
- تحسن مؤشر قوة العلامة التجارية من 73 إلى 83، مما يظهر تأثيراً أقوى للعلامة التجارية.



لاستراتيجية العمل التي تعتمدها مجموعة زين تحت عنوان «التقدم بغاية»، وهي الاستراتيجية التي تقود تحول الشركة نحو بناء أحد أكبر التكتلات التكنولوجية في المنطقة، وترتكز هذه الرؤية على أربع ركائز أساسية تشمل سعادة العملاء، زين الرقمية، الغاية والتأثير، والنمو التعاوني، وهي منظومة متكاملة تعيد صياغة الأداء وتعزز القوة التنافسية والجاهزية المستقبلية، ما يسهم في تحويل الجهود والمبادرات الاستراتيجية إلى قيمة ملموسة. ويستند هذا التقييم إلى مجموعة واسعة من المؤشرات التي تعكس الصورة الشاملة لأداء مجموعة زين، إذ يأخذ في الاعتبار الأداء المالي للشركة وقيمتها السوقية، إلى جانب مستوى أداء إدارة علاقات المستثمرين ومعايير الحوكمة والنقد المحرز في مجالات الاستدامة، كما يشمل التقييم أيضاً جودة الشبكات، حجم الاستثمارات الموجهة لتطويرها، الابتكار الرقمي، بناء المشاريع الجديدة، تفاعل العملاء، فعالية الحملات الإعلانية، وأداء المنصات الرقمية، ويضاف إلى ذلك مبادرات تنمية المواهب وتعزيز مبادرات الاشتغال والتنوع والإنصاف، والنمو المتسارع في منظومة الخدمات الرقمية، وهي جميعها عناصر أسهمت في ترسيخ مكانة المجموعة وتعزيز قيمة علامتها في الأسواق.

ويبرز هذا الإنجاز الدور المتنامي لمحفظه أعمال المجموعة، التي تسهم في توسيع تأثير العلامة التجارية وتعزيز حضورها عبر مختلف شرائح العملاء، ودعم التحول نحو مشغل رقمي شامل قائم على الغاية، ويتميز بالمرونة والابتكار، ومع تطلعها للمرحلة المقبلة، ستواصل زين تعزيز زخم استراتيجية أعمالها من خلال التوسع في البنية التحتية الرقمية، وتطوير حلول الذكاء الاصطناعي وخدمات إنترنت الأشياء، وخدمات التكنولوجيا المالية، بما يعزز القيمة المستدامة للمساهمين، ويعمق ثقة العملاء، ويدفع مسيرة التقدم الرقمي في أسواق المنطقة.

المؤسسي، وقد حصدت هذه المبادرات تقديراً إقليمياً ودولياً، وأسهمت في تعميق علاقة علامة زين التجارية بعملائها وترسيخ الثقة مع الشركاء. وأضاف قائلاً «لا يقتصر عملنا في زين على بناء علامة تجارية لها حضورها وتأثيرها، بل يمتد إلى بناء بيئة عمل تُشعر أكثر من 8,000 موظف بأنهم شركاء حقيقيون في مسيرة نجاح تتجاوز حدود الوظيفة، فالقيمة الحقيقية لأي مؤسسة تنبع من طاقاتها البشرية، وتصنيف زين ضمن أفضل ثلاث جهات عمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفق قائمة فوربس الأخيرة يؤكد أننا نمضي في الاتجاه الصحيح، وأن ثقافة زين باتت اليوم أكثر قدرة على مواكبة المستقبل بمرونة وثقة». وأشار الخرافي إلى أن مجموعة زين تدخل الآن مرحلة تتطلب رؤية أوسع وخطوات أكثر طموحاً، حيث سنواصل الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتعزيز منظومة حلول الذكاء الاصطناعي الموجهة لقطاع الأعمال، إلى جانب تطوير خدمات التكنولوجيا المالية، والخدمات المرتبطة بأسلوب الحياة الرقمي، فهدفنا لا يقتصر على المحافظة على ريادة أعمالنا، بل يمتد إلى الإسهام في بناء مستقبل ترتكز فيه التنمية على الابتكار، وتتكامل فيه التقنيات الحديثة لخدمة كافة الفئات المجتمعية.

الجدير بالذكر أن بيانات مجموعة زين تشير إلى أن حضورها الرقمي يواصل تسجيل مؤشرات قياسية، فقد حققت حملاتها خلال عام واحد أكثر من 4 مليارات مشاهدة، و1.5 مليار تفاعل عبر مختلف المنصات، وهو ما يعكس قوة الرسالة الإعلامية ومدى ارتباط الجمهور بالعلامة، كما تخاطب زين اليوم قاعدة تضم أكثر من 50.9 مليون عميل في أسواقها، إلى جانب مجتمع رقمي يتجاوز 35.5 مليون متابع على شبكات التواصل الاجتماعي، ما يعزز مكانتها كواحدة من أكثر العلامات تأثيراً وانتشاراً في المنطقة.

وجاء التصنيف الأخير الصادر عن «براندا فاينانس» ليعكس الأثر التراكمي

التحول والتغير، الأمر الذي وسع دائرة تأثير عملياتها كشركة تعتمد على الابتكار. الجدير بالذكر أن مجموعة زين تواصل خططها لتسريع تحولها الاستراتيجي نحو بناء أكبر تكتل تكنولوجي في أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا، فمن خلال استراتيجية «4WARD - التقدم بغاية» تسعى إلى إطلاق كامل إمكاناتها عبر نموذج يرتكز على العملاء، ويواكب المستقبل، ويقوده وضوح الغاية.

وعلى مدى السنوات الأخيرة، تمكنت زين من الانتقال من مشغل اتصالات تقليدي إلى مشغل رقمي متكامل متعدد المجالات، معززة ريادتها في خدمات الاتصال المتنقلة والثابتة، مع التوسع في قطاعات نمو جديدة تشمل حلول الاتصالات والمعلومات، والخدمات المالية الرقمية، البنية التحتية، الترفيه الرقمي، الكابلات البحرية، الاتصالات العابرة للحدود، هذا التحول عزز من مرونة المجموعة، ووسع مصادر إيراداتها، وعمق دورها في الاقتصاد الرقمي.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في مجموعة زين بدر ناصر الخرافي «نجحت مجموعة زين في ترسيخ هوية لعلامتها التجارية تتجاوز إطار الخدمات التقليدية، لتصبح رمزا للإلهام والاتصال الهادف والتطور الرقمي، حيث شهدت السنوات الأخيرة تحولا نوعيا في المبادرات الاستراتيجية، ما أسهم في صياغة شخصية أكثر رسوخا للعلامة، وبناء هوية متجددة تعيد تشكيل حدود خدمات الاتصالات، وذلك من خلال العمل الجماعي والشغف المستمر لتحسين تجربة العملاء والارتقاء بها».

وأوضح الخرافي قائلاً «نؤمن في زين بأن دور الشركات يتجاوز تقديم الخدمات، ليشمل مسؤولية أوسع في تطوير بيئة أعمال أكثر استدامة، ومن هذا المنطلق تبنت المجموعة سلسلة من المبادرات النوعية في مجالات الاستدامة والحوكمة والاشتغال والتنوع والإنصاف، باعتبارها ركيزة أساسية في منظومة العمل

أعلنت مجموعة زين عن إنجاز جديد عزز من حضورها الإقليمي والدولي في صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إذ سجلت قيمة علامتها التجارية قفزة قياسية لتصل إلى 4.039 مليارات دولار، بنسبة نمو بلغت 16% - وفق التصنيف الأخير لـ «براندا فاينانس» - وهو أعلى مستوى وصل إليه العلامة التجارية منذ انطلاقتها الأولى.

وأوضحت زين الشركة الرائدة في الابتكارات التكنولوجية في أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا أن هذا النمو الاستثنائي أضاف 560 مليون دولار إلى قيمة العلامة التجارية خلال عام واحد، ليعكس اتساع تأثير مبادراتها في مشاريع التحول الرقمي، والتوسع في استثمارات التكنولوجيا الناشئة والمنصات الرقمية. وكشفت زين أن هذه الترقية على سلم تصنيف «براندا فاينانس» للعام 2026 رسخ موقع علامتها التجارية بين أقوى 25 علامة اتصالات على مستوى العالم، وذلك بعد حصولها على تصنيف AAA- مع تحقيق مؤشر قوة بلغ 83.3 من 100، مبيّنة أن هذا التصنيف يبرز ثقة العملاء والشركاء، ونجاح استثماراتها في دفع هوية «زين» نحو حضور دولي واسع.

وبيّنت المجموعة أن ارتقاء العلامة التجارية خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة جاء مدفوعاً بأداء تشغيلي ومالي قوي عن العام 2025، إذ حققت زين أعلى إيرادات لها خلال الـ 16 عاماً الأخيرة، ورفعت استثماراتها في النفقات الرأسمالية في العام الأخير بنسبة 40% لتصل إلى 1.5 مليار دولار في تطوير شبكاتها وبنيتها التحتية، إلى جانب التوسع في خدمات الجيل الخامس، في حين كانت الكويت بين أوائل الأسواق العالمية في إطلاق خدمات 5G-Advanced.

وأكدت زين أن هذا التصنيف عكس تحولا نوعيا في مسار تطور علامتها التجارية، مع استمرار نموها بوتيرة تتجاوز متوسطات الصناعة، وتأكيد قدرتها على المنافسة في بيئة اتصالات وتقنية شديدة

مجموعة الخليج للتأمين تحقق نتائج قوية في 2025 وترسخ مكانتها الإقليمية

تتعامل معها ببالغ الجدية والمسؤولية. وقد استنفرت مجموعة الخليج للتأمين كافة إجراءاتها الاحترازية لمواجهة هذه المخاطر — صونا لسلامة موظفينا في جميع الأسواق التي نعمل بها، وضماناً لاستمرارية خدمة عملائنا الكرام دون انقطاع في الأوقات التي يحتاجوننا فيها أكثر من غيرها، واتخاذ كل ما يلزم من تدابير للحفاظ على حقوق مساهميننا وأصولهم. وقد تم تفعيل خطط استمرارية الأعمال لدينا وهي تحت المتابعة المستمرة من قِبَل الإدارة العليا.

تدخل مجموعة الخليج للتأمين هذه المرحلة من موقع قوة حقيقية - بميزانية عمومية مصنفة من ثلاث جهات عالمية، ومنصة متنوعة متعددة الأسواق، وفريق أثبت قدرته على الأداء المتميز في ظل الضغوط. ونحن واثقون من استراتيجية جديتنا بعيدة المدى وملتزمون بتحقيق القيمة لجميع أصحاب المصلحة. وأتقدم بخالص شكري وامتناني لعملائنا الأوفياء وشركائنا ومساهميننا وموظفينا المتفانين على ثقتهم وصمودهم.

كما نؤكد دائماً ولاءنا الراسخ ودعمنا الكامل لدولة الكويت الحبيبة، وقيادتها الرشيدة الحكيمة. حيث أن استقرار الكويت وازدهارها هما الأساس الذي قامت عليه مجموعة الخليج للتأمين، ونفخر بأن نكون ركيزة موثوقة في القطاع المالي الكويتي في خدمة شعبها واقتصادها ومستقبلها.

حفظ الله الكويت، أميراً وولي عهد وشعباً، وأدام عليها نعمة الأمن والأمان والرخاء. نسأل الله أن يجعلها دائماً دار خير وسلام، واحة للاستقرار، وأن يديم العزة والرفعة على أهلها والمقيمين فيها.

على مدار أكثر من 60 عاماً، تواصل مجموعة الخليج للتأمين تقديم حلول تأمينية متكاملة تشمل التأمين على الحياة وغير الحياة والتكافل عبر الكويت والبحرين والأردن ومصر وتركيا والجزائر والإمارات والسعودية وعمان وقطر والعراق ولبنان، حيث تخدم ملايين العملاء عبر هذه الأسواق.



عمومية الخليج للتأمين

المالية عند A (ممتاز) مع نظرة مستقبلية مستقرة، حيث يعكس ذلك قوة الميزانية العمومية للمجموعة، وأدائها التشغيلي القوي، وإدارتها الرشيدة للمخاطر المؤسسية.

كما تستمر مجموعة الخليج للتأمين في إيلاء الأولوية للحوكمة الرشيدة والتحول الرقمي والاستدامة بوصفها ركائز أساسية في استراتيجية جديتنا بعيدة المدى، وتلتزم المجموعة بإطار الاستدامة الخاص بها، مع التركيز على التنوع والشمول، والمبادرات البيئية والاجتماعية.

وبدعم من مساهمها الرئيسي، شركة فيرفاكس فاينانشال هولدينغز، تستفيد مجموعة الخليج للتأمين من شبكة تأمين عالمية، مما يتيح لها الوصول إلى الخبرات العالمية وأسواق أوسع وفرص نمو متسارعة خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

واختتم الإبراهيم حديثه مصرحاً:

«نمرّ اليوم بواحدة من أصعب المراحل التي شهدتها منطقتنا في العهد الحديث. لقد أضاف التصعيد الأخير للأعمال العسكرية في الشرق الأوسط طبقة جديدة من المخاطر والغموض،



للمجموعة عند مستوى A2 مع نظرة مستقبلية مستقرة، معترفة بمكانة المجموعة الرائدة في المنطقة، وتحسن ملفها التجاري، وقوة أرباحها، ومنانة حوكمتها.

رفعت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيف القوة المالية للمجموعة إلى مستوى +A مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهي ترقية بارزة تعكس الأهمية الاستراتيجية للمجموعة ضمن مجموعة فيرفاكس المالية القابضة وتميزها التنافسي المستدام في المنطقة.

أكدت وكالة AM Best تصنيف الائتماني للمصدر عند مستوى +a (ممتاز) مع تأكيد تصنيف القوة

عقدت مجموعة الخليج للتأمين اجتماع الجمعية العمومية العادية. ووافقت الجمعية العمومية على مقترح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، إذ تُولي المجموعة الأولوية لإعادة الاستثمار في أجدتها الاستراتيجية للنمو طويل الأمد. وقد اكتمل النصاب القانوني بحضور 97.192% من المساهمين.

وترأس الاجتماع بالنيابة عن مجلس إدارة المجموعة، عضو مجلس الإدارة، الدكتور/ يوسف حمد الإبراهيم، حيث استعرض الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة عن عام 2025:

«اتسم عام 2025 بتحديات جيوسياسية مستمرة، وارتفاع أسعار الفائدة، وتحولات اقتصادية كلية عبر أسواقنا، حققت مجموعة الخليج للتأمين أداءً قوياً، وأنهت عام 2025 بصافي أرباح للمجموعة بلغ 24.7 مليون دينار كويتي (80.3 مليون دولار أمريكي). وبلغ إجمالي الأصول 1.3 مليار دينار كويتي (4.3 مليار دولار أمريكي) كما بلغت صافي حقوق الملكية للمجموعة 264.2 مليون دينار كويتي (859.3 مليون دولار أمريكي)، مما يعكس الحجم المتنامي للمجموعة وقوة ميزانيتها العمومية. ويوصفها إحدى أكبر مجموعات التأمين وأكثرها تنوعاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ارتكزت نتائج المجموعة على أداء قوي لأعمال التأمين، وإدارة مخاطر منضبطة، وتخصيص رأسمالي رشيد، ونموذج أعمال متنوع متعدد الخطوط والجغرافيات. وعلى الرغم من البيئة التشغيلية الديناميكية، ظلت المجموعة راسخة في التزامها بخلق القيمة على المدى البعيد والنمو المستدام والابتكار.»

وانعكست هذه المبادرات إيجابياً على صعيد تصنيف المجموعة الائتماني، حيث عززت كبرى وكالات التصنيف الائتماني العالمية القوة المالية للمجموعة:

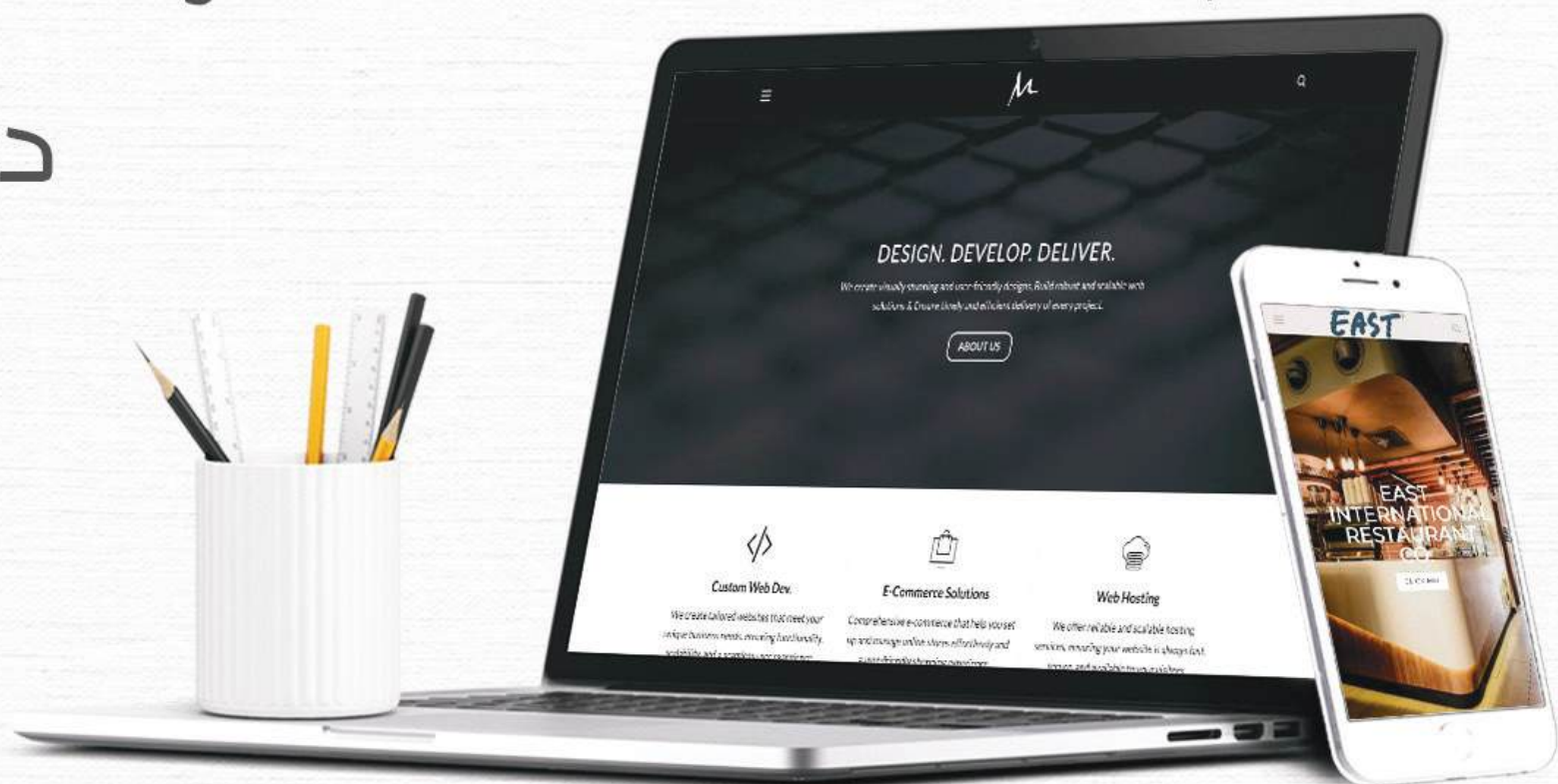
أكدت وكالة موديز تصنيف القوة المالية التأمينية

تصميم مواقع إلكترونية

مواقع احترافية

بريد إلكتروني

دعم فني



في ظل الظروف الراهنة

منصة «51» تواصل دورها كجسر رقمي وطني لنقل الحقيقة والترفيه على مدار الساعة

ناصر العرفج: حريصون على التوازن بين متابعة الأخبار وتقديم محتوى ترفيهي هادف لجميع أفراد العائلة

وإلى جانب دورها الإخباري، تواصل منصة «51» تقديم باقة واسعة من البرامج الترفيهية والثقافية التي تراعي مختلف الفئات العمرية والاهتمامات، حيث توفر محتوى عائلياً متنوعاً يهدف إلى خلق لحظات من الراحة والهدوء في ظل الضغوط اليومية، انطلاقاً من إيمانها بأهمية الترفيه كعنصر أساسي للحفاظ على التوازن النفسي والحد من التوتر. كما تعمل المنصة على إنتاج وعرض برامج خاصة بالتعاون مع وزارة الإعلام، تسلط الضوء على مختلف القضايا المجتمعية، وتواكب تطورات المشهد المحلي، إلى جانب استضافة نخبة من المختصين والمسؤولين لتقديم قراءات وتحليلات تعزز من وعي الجمهور وتدعم فهمهم للأحداث. وتأكيداً على دورها في دعم الإبداع الوطني، تفتتح منصة «51» أبوابها أمام المنتجين الكويتيين لعرض أعمالهم وإنتاجاتهم، مما يساهم في إبراز المواهب المحلية، وتعزيز المحتوى الكويتي الرقمي، وإتاحة الفرصة أمام المبدعين للوصول إلى جمهور أوسع.

وفي إطار تطوير تجربة المستخدم، تتيح المنصة خدمة البث المباشر على مدار الساعة، إلى جانب مكتبة رقمية متكاملة تُمكن المستخدمين من مشاهدة البرامج في أي وقت، بالإضافة إلى خطط مستقبلية لعرض مجموعة من البرامج الأرشيفية النادرة التي لم تُعرض سابقاً، والتي سيتم تقديمها لأول مرة، بما يعزز من القيمة الثقافية والتاريخية للمحتوى.

كما تحرص منصة «51» على أن تكون دائماً في قلب الحدث، من خلال تغطياتها المباشرة، وبرامجها الخاصة التي تواكب المستجدات، مما يجعلها مصدرًا رئيسيًا للمعلومة الموثوقة، ومنصة جامعة تعكس صوت الوطن وتطلعاته.

وتؤكد المنصة التزامها المستمر بأن تبقى قريبة من جمهورها، حاضرة في مختلف الظروف، ليس فقط كمنصة إعلامية، بل كشريك حقيقي في نقل الحقيقة، وتعزيز الوعي، وتقديم محتوى هادف يساهم في دعم المجتمع، وترسيخ قيم التواصل والتماسك، في وقت تزداد فيه الحاجة إلى مصادر موثوقة ومحتوى مسؤول.



ناصر حمد العرفج

المنصة تفتح أبوابها أمام المنتجين الكويتيين لتكون حاضنة للإبداع الوطني

وعلى رأسها وزارة الإعلام والتواصل الحكومي، لضمان وصول المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب.

وأضاف: "في ظل هذه الظروف، ندرك أهمية التوازن بين متابعة الأخبار والحفاظ على الصحة النفسية، لذلك نحرص في منصة 51 على تقديم محتوى ترفيهي متنوع وهادف لجميع أفراد العائلة، يساهم في التخفيف من التوتر والقلق، ويعزز من الشعور بالطمأنينة والاستقرار."

في ظل الظروف الاستثنائية التي تشهدها المنطقة، تبرز منصة «51» الرقمية، التابعة لوزارة الإعلام، والتي تُدير تشغيلها شركة Ooredoo الكويت، كإحدى الركائز الإعلامية الوطنية التي تجمع بين نقل الأخبار الموثوقة وتقديم محتوى ترفيهي متنوع، بما يلبي احتياجات الجمهور داخل دولة الكويت وخارجها، على مدار الساعة.

منصة «51» ليست مجرد منصة رقمية للترفيه، بل تمثل جسراً رقمياً وطنياً متكاملًا، ينقل الحقيقة ويواكب الأحداث لحظة بلحظة، مع التزام راسخ بالمصداقية والشفافية، من خلال الاعتماد على مصادر رسمية موثوقة، وفي مقدمتها وزارة الإعلام ووزارة الداخلية، إلى جانب الجهات الحكومية المعنية.

ومع تزايد الحاجة إلى مصادر دقيقة للمعلومات خلال هذه الفترة، لعبت المنصة دوراً محورياً في الحد من انتشار الأخبار غير الدقيقة أو الخاطئة، عبر تقديم تغطيات مباشرة ومستمرة للأحداث، بالإضافة إلى بث موجز إخباري دوري يسلط الضوء على آخر المستجدات، مع إتاحة المحتوى للمشاهدة اللاحقة، ما يمنح المستخدمين مرونة كاملة في متابعة الأخبار في أي وقت ومن أي مكان.

وقد شهدت منصة «51» خلال الفترة الحالية ارتفاعاً ملحوظاً في نسب المشاهدة، ليس فقط على المستوى المحلي، بل أيضاً على الصعيد العالمي، حيث يتابعها عدد كبير من الكويتيين المتواجدين خارج البلاد، ممن وجدوا فيها نافذة موثوقة لتبقيهم على اتصال دائم بوطنهم، وتمنحهم شعوراً بالطمأنينة من خلال متابعة التطورات بشكل مباشر وموثوق.

وفي هذا السياق، أكد ناصر حمد العرفج، مدير إدارة العلاقات الاستراتيجية و العلاقات العامة في Ooredoo الكويت أن:

"منصة 51 تلعب اليوم دوراً وطنياً محورياً يتجاوز مفهوم الترفيه الرقمي، لتكون مصدرًا موثوقاً للأخبار والمعلومات، ووسيلة تواصل حقيقية تربط الكويتيين داخل البلاد وخارجها. نحن ملتزمون بتقديم محتوى يعكس المصداقية والشفافية، بالتعاون مع الجهات الرسمية،

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



الديرة القابضة ترباح 94.4 ملايين دينار في 2025 بنمو 46%

مجلس الإدارة يوصي بتوزيع 20% أسهم منحة

الشركة تؤكد قدرتها على مواصلة تحقيق الربحية والحفاظ على توزيعاتها السنوية

يعزز قاعدة مساهمي الشركة، وتعبيراً عن ثقة الإدارة في الأداء المالي المستقبلي.

وأكد طلال بدر البحر - رئيس مجلس إدارة شركة الديرة القابضة ان النتائج المالية القوية التي حققتها الشركة في عام 2025 هي انعكاس مباشر لنجاح استراتيجيتنا في إدارة استثماراتنا ورفع كفاءة عملياتنا التشغيلية. نحن نفخر بهذا الأداء القوي الذي لم يكن ليتحقق لولا تضافر جهود فريق العمل والتزامنا الراسخ بتقديم قيمة مضافة حقيقية لمساهميننا.

وأضاف رامي حبلي - الرئيس التنفيذي: إن التوصية بتوزيع أسهم منحة بنسبة 20% هي بمثابة رسالة شكر وتقدير لثقة مساهميننا ودعمهم المستمر. كما أن القفزة النوعية في حقوق الملكية لتصل إلى 42.4 مليون دينار كويتي بنهاية عام 2025 هي شهادة حية على متانة مركزنا المالي وقدرتنا على تحقيق نمو مستدام يتجاوز التوقعات.

واختتم البحر تصريحه بالقول: أننا نتطلع في عام 2026 إلى مواصلة هذا الزخم من خلال اقتناص فرص استثمارية جديدة وبنني استراتيجيات مالية متوازنة تضمن تعظيم العوائد لمساهميننا وتعزيز مكانة "الديرة القابضة" كلاعب محوري في السوق الكويتي.



طلال بدر جاسم البحر

أعلنت شركة الديرة القابضة نتائجها المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، مسجلة نمواً في الأرباح والأصول، إضافة إلى توزيعات سخية للمساهمين. وأبرز هذه النتائج ارتفاع الربح الخاص لمساهمي الشركة الأم بنسبة 46% ليصل إلى 4.94 ملايين دينار، مقارنة بـ 3.39 مليون دينار، وسجلت ربحية السهم 43.48 فلساً مقارنة بـ 29.87 فلساً في عام 2024، مما يعكس تحسناً وثباتاً في الأداء. وشهدت حقوق ملكية المساهمين في شركة الديرة القابضة نمواً مطرداً، إذ ارتفعت من 3.7 ملايين دينار في نهاية عام 2020 إلى 42.4 مليوناً في عام 2025 مقارنة بـ 32 مليون دينار بنهاية العام السابق مما يمثل زيادة بأكثر من عشرة أضعاف خلال السنوات الخمس الماضية وهو ما يعزز من قوة الشركة المالية واستقرارها.

كما ارتفعت قيمة الأصول بشكل ملحوظ لتصل إلى 51 مليون دينار في عام 2025 مقارنة بـ 41 مليون في العام السابق مدعومة بنمو الاستثمارات في الشركة الزميلة والأصول المالية الأخرى. وتتمتع الشركة برافعة مالية منخفضة حيث انخفضت إلى 16% مقارنة بنسبة 21% في العام السابق.

وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع 20% أسهم منحة، مما

عطورات مقاميس

maqames -perfume

55205700



عمومية بنك البحرين والكويت توافق على توزيع 40 فلساً للسهم عن عام 2025



وافقت عمومية بنك البحرين والكويت، المدرج في بورصة البحرين للأوراق المالية، خلال اجتماعها اليوم الثلاثاء 31 مارس 2026، على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين عن عام 2025.

وأوضح البنك، في إفصاح لبورصة البحرين، أن التوزيعات النقدية بنسبة 40% من رأس المال ما يعادل 40 فلساً للسهم عن عام 2025، بإجمالي 72.1 مليون دينار بحريني.

وكان مجلس إدارة بنك البحرين والكويت أوصى خلال اجتماعه، يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026، بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 40% من رأس المال ما يعادل 40 فلساً للسهم عن عام 2025.

وأوضح البنك، أن الأرباح النقدية السنوية المقترح توزيعها تتضمن نسبة 12.5%، والتي تم توزيعها سابقاً كأرباح نصف سنوية.

ووزع بنك البحرين والكويت، أرباحاً نقدية على المساهمين بنسبة 35% من رأس المال؛ ما يعادل 35 فلساً للسهم عن عام 2024.

وارتفعت أرباح بنك البحرين والكويت، بنسبة 11% بنهاية عام 2025، مقارنة بعام 2024.

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالسعودية يقفز 90% بالربع الرابع من 2025

وعلى مستوى إجمالي التدفقات، بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى المملكة نحو 50.6 مليار ريال بالربع الرابع من عام 2025م، مسجلة ارتفاعاً نسبته 29% على أساس سنوي؛ إذ بلغت 39.3 مليار ريال بالربع الأخير من العام السابق، كما ارتفعت بنسبة 69% عن الربع الثالث من 2025 والتي بلغت خلاله 29.9 مليار ريال.. وفي المقابل، بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة نحو 2.2 مليار ريال بالربع الرابع من 2025، مقابل 13.8 مليار ريال بالربع ذاته من العام 2024، لتتخفص بنسبة 84%، في حين سجلت انخفاضاً أيضاً نسبته 33% مقارنة بالربع السابق إذ كانت قيمته 3.3 مليار ريال.

أظهرت نتائج الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية ارتفاع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 90% بالربع الرابع من عام 2025م على أساس سنوي.

وبلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالسعودية 48.4 مليار ريال في الربع الرابع من 2025م، مقابل 25.5 مليار ريال في الربع المماثل من العام 2024، بحسب بيانات صادرة الثلاثاء عن الهيئة العامة للإحصاء.

وعلى أساس ربعي، ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة بنحو 82% عن الربع الثالث من 2025 والبالغ خلاله 26.6 مليار ريال.

«المركزي القطري» يطرح إصداري صكوك بـ3 مليارات ريال



طرح مصرف قطر المركزي، الثلاثاء، إصداري صكوك حكومية بـ3 مليارات ريال. بلغت قيمة كل إصدار 1.5 مليار ريال، بمعدل عائد 4.50% لكل منهما، بحسب بيانات «المركزي». استحق أحد الإصدارين ي 24 أغسطس 2030 إذ بلغ أجله 5 سنوات، فيما بلغ أجل الإصدار الثاني 3 سنوات ليُستحق في 16 يناير 2029.

وحسب بيانات «المركزي القطري» قد وصل الرصيد القائم من الصكوك الحكومية في قطر 61.98 مليار ريال.

يُشار إلى أن «المركزي القطري» قد طرح، قبل يومين، تدابير احترازية في ضوء مراجعة التطورات الجيوسياسية الحالية؛ لدعم السيولة والاقتراض.



توقعات بارتفاع أسعار الطاقة المحلية في بريطانيا 18% بحلول يوليو



توقع محللون لدى شركة «كورنوال إنسايت»، الثلاثاء أن يرتفع سقف أسعار الطاقة المحلية في بريطانيا بنحو 18% في يوليو، مع خفضهم لتوقعاتهم قليلاً مع استقرار أسواق الطاقة بالجملة. وقالت وزيرة المالية، راشيل ريفز، إنها تبحث في اتخاذ إجراءات لحماية الأسر من ارتفاع تكاليف الطاقة، لكنها مقيدة بارتفاع تكاليف الاقتراض في البلاد. وأدت الاضطرابات في الشحن بالشرق الأوسط وتوقف صادرات الغاز الطبيعي المسال من قطر، إحدى أكبر مصدري الغاز في العالم، إلى ارتفاع حاد في أسعار الغاز الدولية. ويتوقع «كورنوال إنسايت» أن يرتفع سقف أسعار هيئة تنظيم الطاقة «أوفجيم» في يوليو إلى 1,929 جنيهًا إسترلينيًا (2,549.17 دولار) سنويًا للاستخدام النموذجي، بزيادة 288 جنيهًا إسترلينيًا من 1,641 جنيهًا إسترلينيًا في أبريل. وتعد أسعار الطاقة بالجملة العامل الأكبر والأحد المساهم في سقف الأسعار المحلي لهيئة تنظيم الطاقة البريطانية «أوفجيم»، والذي يتم تحديده على أساس ربع سنوي باستخدام صيغة تعكس أيضًا تكاليف شبكة الموردين والرسوم البيئية والاجتماعية. وكان المحللون قد توقعوا سابقًا ارتفاعًا بنسبة 20% في يوليو. ومن المتوقع أن تنشر «أوفجيم» مستوى سقف الأسعار التالي بحلول 27 مايو.

«جولدمان ساكس» يتوقع ارتفاع الذهب إلى 5400 دولار بنهاية 2026

كما استبعدوا لجوء دول الخليج لبيع احتياطاتها من الذهب على غرار تركيا، نظراً لارتباط عملاتها بالدولار واعتمادها الأكبر على سندات الخزنة الأمريكية.

وحذر البنك من أن استمرار إغلاق مضيق هرمز قد يهوي بالأسعار إلى 3800 دولار كسيناريو هبوطي، بينما قد تؤدي التوترات الجيوسياسية المتصاعدة إلى قفزة استثنائية تصل بالأسعار إلى 6100 دولار إذا تسارعت وتيرة التخلي عن الأصول الغربية.

محللو البنك، لينا توماس ودان سترويفن، هذا التراجع إلى مخاوف التضخم الناتجة عن تعطل إمدادات الطاقة، مما دفع الأسواق لاستبعاد خفض الفائدة هذا العام. ومع ذلك، يرون أن تصفية مراكز المضاربة تركت السوق في وضع أصح ووفرت نقطة دخول أكثر جاذبية للمستثمرين.

ودحض المحللون فكرة فشل الذهب كملاد آمن، موضحين أن المعدن يميل تاريخياً لتسجيل أداء أضعف في بداية أزمات التضخم الناتجة عن صدمات العرض، قبل أن يستعيد بريقه لاحقاً.

أبقى بنك «جولدمان ساكس» على توقعاته المتفائلة بوصول أسعار الذهب إلى 5400 دولار للأوقية بنهاية عام 2026، مدفوعاً بثلاثة عوامل رئيسية: التخفيضات المرتقبة لأسعار الفائدة من قبل الفيدرالي الأمريكي، تطبيع مراكز المضاربة، واستمرار البنوك المركزية في تعزيز احتياطاتها من المعدن النفيس.

ويأتي هذا التمسك بالتوقعات رغم التراجع الأخير الذي شهده الذهب بنحو 15% ليستقر عند 4580 دولاراً، إثر اندلاع الصراع في الشرق الأوسط. وعزا



مصافي التكرير الصينية المستقلة تخفض إنتاجها بضغط من أسعار النفط

لتسجل علاوة قدرها 8 دولارات للبرميل فوق خام برنت، بعد أن كانت تُباع بخصم مماثل قبل اندلاع الصراع مع إيران، كما تلاشت خصومات النفط الإيراني بشكل شبه كامل. وأمام هذه التطورات وتقلص هوامش الأرباح، أرجأت المصافي خططها لتأمين شحنات لشهري أبريل ومايو. ويتوقع المحللون تراجع معدلات التشغيل إلى 50% هبوطاً من 55% في الشهرين الماضيين. ورغم إقرار بكين زيادات قياسية في أسعار التجزئة للبنزين والديزل لحماية مصانعها، إلا أن هذه الزيادة لم تواكب القفزات العالمية للخاص، مما يفاقم الضغوط المالية على هذه الشركات ويدفعها لكبح الإنتاج بانتظار استقرار السوق.

تتجه مصافي التكرير الصينية المستقلة الصغيرة إلى تقليص معدلات معالجة الخام خلال شهر أبريل المقبل، وذلك تحت وطأة الارتفاع الحاد في أسعار النفط الخاضع للعقوبات واستمرار ضعف الطلب المحلي على الوقود. حققت هذه المصافي مكاسب مؤخراً بفضل المخزونات الرخيصة من الخامين الروسي والإيراني. إلا أن الإعفاءات الأمريكية المؤقتة التي سمحت بشراء شحنات النفط العالقة في البحر، أشعلت تنافساً شرساً لتأمين الإمدادات، خاصة من قبل المصافي الهندية، مما أدى لتبخر التخفيضات السعرية السابقة. فقد قفزت أسعار خام "إسبو" الروسي



ارتفاع معدل التضخم في منطقة اليورو إلى 2.5% خلال مارس



بواخيم ناجل، إن رفع الفائدة في أبريل خيار مطروح، حذر آخرون، بينهم عضوة مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، إيزابيل شنابل، من التسرع في اتخاذ الإجراء. لكن صانعي السياسات يتفقون على أن البنك المركزي الأوروبي يجب أن يتحرك إذا بدأت أسعار الطاقة في توليد ضغوط أسعار من الجولة الثانية، خاصة وأن التضخم المحلي ظل فوق 2% لسنوات. وانخفض تضخم الخدمات، وهو البند الأكبر في سلة أسعار المستهلكين والمقياس الرئيسي للتضخم المحلي، إلى 3.2% في مارس من 3.4% في الشهر السابق.

ويكمن جزء من المشكلة في تأخر المركزي الأوروبي في التعرف على مشكلة التضخم في 2021/2022، حيث جادل لشهور بأن الارتفاع مؤقت وسينقضي، ولم يرفع الفائدة إلا عندما وصل نمو الأسعار إلى 8%، مما أجبر البنك المركزي على دخول أشد دورة تشديد في تاريخه.

الإحصاء التابعة للاتحاد الأوروبي. وتشير النظرية الاقتصادية الأساسية إلى أن البنوك المركزية يجب أن تتجاهل صدمات الأسعار المؤقتة الناتجة عن اضطرابات الإمدادات، خاصة أن السياسة النقدية تعمل مع فجوات زمنية طويلة. لكن الارتفاع السريع في تضخم الطاقة يمكن أن يتسع بسهولة إذا بدأت الشركات في تضمينه ضمن أسعار البيع، وبدأ العمال يطالبون بأجور أعلى لتعويض انخفاض الدخل القابل للصرف. وقالت رئيسة البنك المركزي الأوروبي، كريستين لاغارد، الأسبوع الماضي إن الجمهور قد يبدأ في التشكيك في عزم البنك إذا ظل عاجزاً، مما يعزز الحجة لرفع أسعار الفائدة حتى في حالات التضخم الكبيرة غير المستمرة. وتتوقع الأسواق المالية الآن رفع المركزي الأوروبي أسعار الفائدة ثلاث مرات العام الجاري، على أن تكون الأولى في أبريل أو يونيو. وبينما قال بعض صانعي السياسات، مثل رئيس البنك المركزي الألماني،

ارتفع معدل التضخم في منطقة اليورو فوق مستهدف البنك المركزي الأوروبي البالغ 2% هذا الشهر نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط والغاز، مما زاد من تعقيد السياسة النقدية، إذ يُشكل ارتفاع أسعار الطاقة عائقاً أمام النمو، وفي الوقت نفسه تهدد بإحداث دوامة تضخمية متسارعة ذاتية التعزيز. وقد تضاعفت أسعار النفط تقريباً بسبب الحرب في إيران، ويجري البنك المركزي الأوروبي الآن مناقشة رفع أسعار الفائدة لمنع هذا الارتفاع من الترسخ في أسعار السلع والخدمات الأخرى. وقفز معدل التضخم الإجمالي في الدول الـ21 التي تستخدم عملة اليورو إلى 2.5% في مارس مقابل 1.9% في الشهر السابق، وأقل من توقعات استطلاع آراء الاقتصاديين التي أشارت إلى 2.6%، في ظل ارتفاع تكاليف الطاقة بنسبة 4.9%. أما الرقم المهم المتعلق بالتضخم الأساسي، الذي يستثني الغذاء والطاقة المتقلبين، فقد انخفض إلى 2.3% من 2.4%، وفقاً لبيانات يوروسات، وكالة

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

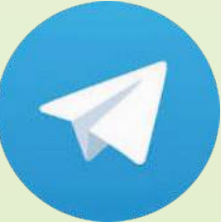
الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

بيتكوين ترتفع طفيفاً مع استمرار اتجاه العزوف عن المخاطرة

ارتفعت بيتكوين طفيفاً يوم الثلاثاء، متجهة لأداء هادئ في مارس، حيث أبقت حالة العزوف المستمرة من المخاطرة بسبب الحرب على إيران المتداولين حذرين إلى حد كبير تجاه الأصول المضاربة. وارتفعت أكبر عملة رقمية في العالم بنسبة 0.2% إلى 67,401.9 دولار، وكانت تتداول بشكل ثابت إلى حد كبير خلال مارس.

لم تظهر الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران سوى القليل من علامات التهدئة يوم الثلاثاء، مع استمرار الضربات بين إيران ودول الخليج المحيطة بها. ولكن تقريراً لصحيفة "وول ستريت جورنال" قال إن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، قد يفكر في إنهاء الحرب في إيران مع ترك مضيق هرمز مغلقاً. ويأتي تفكير ترامب في الوقت الذي تهدد فيه الحرب على إيران بالامتداد إلى ما بعد إطارها الزمني الأولي الذي تراوح بين أربعة وستة أسابيع.

وبينما قد تشير مثل هذه الخطوة إلى بعض التهدئة في النزاع، فمن المتوقع أن يؤدي استمرار إغلاق مضيق هرمز إلى استمرار اضطرابات إمدادات الطاقة إلى حد كبير. وهذا بدوره قد يحفز التضخم الناتج عن ارتفاع أسعار الطاقة ويبقي السياسة النقدية العالمية مقيدة - وهو اتجاه يندر بالسوء للأصول المضاربة مثل العملات الرقمية.

كان من المقرر أن يكون أداء البيتكوين هادئاً في مارس. فبينما ارتفعت أكبر عملة رقمية في العالم إلى مستوى 75,000 دولار خلال الشهر، سرعان ما عادت إلى نطاق تداول شوهد خلال معظم العام.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf